ISSN 1016 - 4030

تراثنا

نشرة فصلية تصدرها

مؤسسة آل البيت عليهم السلام لإحياء التراث

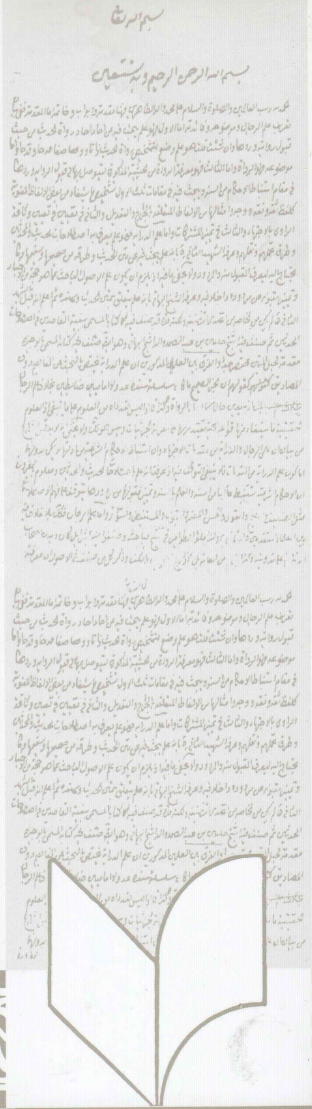

العددان الثالث والرابع [١١٩ ـ ١٢٠]

السنة الثلاثون / رجب ـ ذو الحجّة ١٤٣٥ هـ

تراثنا

نشرة فصلية تصدرها مؤسّسة آل البيت عليهم السلام لإحياء التراث

* الإسهام في النشرة باب مفتوح لجميع العلماء والمحقّقين والباحثين والمعنيّين بشؤون تراث أهل البيت عليهم السلام .
* الآراء المنشورة لا تعبّر عن رأي النشرة بالضرورة .
* ترتيب المواضيع يخضع لأُمور فنّية وليس لأيّ أمر آخر .
* النشرة غير ملزمة بنشر كلّ ما يصل إليها أو بإعادته إلىٰ أصحابه .

المراسلات تعنون باسم : هيئة التحرير .
دورشهر ـ خيابان شهيد فاطمي ـ كوچه ٩ ـ پلاك ١ و ٣
هاتف : ٥ ـ ٣٧٧٣٠٠٠١ ـ فاكس : ٣٧٧٣٠٠٢٠ .
البريد الألكتروني : *e-mail : turathona@rafed.net*
ص . ب . ٩٩٦ / ٣٧١٥٦٥٣٧٧١ ـ قم ـ الجمهورية الإسلامية في إيران .

تراثنا .
العددان : الثالث والرابع [١١٩ ـ ١٢٠] السنة الثلاثون / رجب ـ ذو الحجّة ١٤٣٥ هـ .
الإعداد والنشر : مؤسّسة آل البيت عليهم السلام لإحياء التراث .
الكمّيّة : ٢٠٠٠ نسخة .
الفلم والألواح الحسّاسة : تيزهوش ـ قم .
المطبعة : وفا ـ قم .
الاشتراك السنوي : ٢٠٠٠ تومان في إيران ، و ٢٥ دولاراً أمريكياً في بقيّة أنحاء العالم .

رسالة مختصرة
في
علم الدراية

تأليف

آية الله السيّد محسن الطباطبائي الحكيم قدس سره
(١٣٠٦ ـ ١٣٩٠ هـ)

تحقيق

الشيخ حميد البغدادي

مقدّمة التحقيق

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمدُ لله ربِّ العالَمين ، والصلاةُ والسلامُ عَلَىٰ سيّد الأنبياء والمُرسلين محمّد المصطفىٰ وعَلَىٰ العترة الطاهرة من آله الميامين .

«عن الشيخ الصدوق : أبي رحمه الله عن علي بن إبراهيم ، عن محمّد بن عيسىٰ ، عن ابن أبي عمير ، عن يزيد الرزّاز ، عن أبي عبدالله عليه السلام قال : قال أبو جعفر عليه السلام :

(يا بني اعرف منازل الشيعة علىٰ قدر روايتهم ومعرفتهم ، فإنّ المعرفة هي الدراية للرواية)»[1] .

لا شكّ بأنّ الحديث الشريف وعلومه من أشرف العلوم الإسلامية بعد القرآن وعلومه ، وله التأثير البالغ علىٰ الثقافة والحضارة الإسلامية ، ويعتبر من أهمّ مصادر التشريع الإسلامي .

---

(١) معاني الأخبار : ١ .

وهذه الرسالة الشريفة التي بين يديك موجودة مع مجموعة من الرسائل بخطّه الشريف والتي لم تطبع بعد في مكتبة الإمام الحكيم العامّة العامرة في النجف الأشرف، وتتناول بعض بحوث علم الدراية، وهي ناقصة في الأصل.

ولم يعنونها (رضوان الله عليه) بعنوان خاص، ووضعنا هذا العنوان لأنّه مناسب للبحث المطروح فيها.

وكان عملنا في تحقيق هذه الرسالة الشريفة ما يلي: تقطيع النصّ وتقويمه، وتخريج الأحاديث الشريفة والأقوال الواردة في المتن، وترجمة بعض الأعلام الواردة في الرسالة، والتصحيح قدر المستطاع، ووضعنا ما أضفناه بين معقوفين [].

السيّد محسن الطباطبائي الحكيم
(١٣٠٦ ـ ١٣٩٠ هـ)

السيّد محسن ابن السيّد مهدي الحكيم (رضوان الله عليه) كان المرجع الديني الأبرز لتقليد الشيعة الإمامية في النصف الثاني من القرن الرابع عشر الهجري.

ولد في النجف الأشرف سنة (١٣٠٦) للهجرة.

وبعد وفاة والده تولّىٰ تربيته العلمية ونشأته الدينية أخوه الأكبر السيّد محمود الحكيم، وكان عمره المبارك آنذاك سبع سنين، حيث درس عليه مقدّمات العلوم الإسلامية والفقه والأصول.

ثمّ تلقّىٰ بقية دروسه في المراحل العالية لدىٰ المشايخ والأساتذة في الحوزة العلمية في النجف وحضر درس الخارج علىٰ الأساتذة الكبار منهم:

(١) الشيخ الآخوند محمّد كاظم الخراساني قدس سره.

(٢) الشيخ ضياء الدين العراقي قدس سره.

(٣) الشيخ علي باقر الجواهري قدس سره.

(٤) الشيخ الميرزا محمّد حسين النائيني قدس سره.

(٥) السيّد محمّد كاظم اليزدي قدس سره.

(٦) السيّد محمّد سعيد الحبوبي قدس سره.

اشتغل بالتدريس واهتمّ بالتأليف والتصدّي لشؤون الأمّة والفتيا على نطاق واسع، وذاع صيته واشتهر اسمه في أرجاء العالم الإسلامي عامّة والشيعي على وجه الخصوص لأكثر من عقدين من الزمن.

وفي أثناء اندلاع نيران الثورة في العراق، وفي سنة (١٣٣٢ هـ) اختاره السيّد محمّد سعيد الحبّوبيﷺ الذي كان يقود المؤمنين والمسلمين العراقيّين ضدّ الاحتلال الإنجليزي في جبهة الناصرية للوقوف إلى جانبه، فأولاه ثقته وأصبح من الملازمين لهﷺ والمستفيدين من دروسه وأبحاثه.

وفي سنة (١٣٣٣هـ) تفرّغ للتدريس، فبرز بوصفه أحد الأساتذة والمشايخ الذين يشار لهم بالبنان ولهم حلقات درس وبحث معروفة في حوزة النجف الأشرف.

شرع بتدريس البحث الخارج في الفقه والأصول في عام (١٣٣٧ هـ)، وقد تخرّج على يديه العشرات من العلماء والأساتذة.

وبعد وفاة السيّد أبي الحسن الأصفهاني في سنة (١٣٦٥ هـ) اتّجهت أنظار أتباع أهل البيتﷺ إليه وقلده الكثيرون.

وبعد وفاة السيّد البروجرديﷺ في سنة (١٣٨٠ هـ) أصبح المرجع الديني الأكثر تقليداً.

تراثه العلمي:

أثرى المكتبة الإسلامية بالمؤلّفات العديدة من أهمّها:

(١) **(مستمسك العروة الوثقىٰ)**: من أفضل الشروح علىٰ (العروة الوثقىٰ) للسيّد اليزدي، ويتألّف من أربعة عشر مجلّداً.

(٢) **(حقائق الأصول)**: وهو تعليقة علىٰ كتاب (كفاية الأصول) للشيخ الآخوند محمّد كاظم الخراساني.

(٣) **(دليل الناسك)**: وهو تعليقة علىٰ منسك الشيخ الأنصاري.

(٥) **تعليقة علىٰ المكاسب للشيخ الأنصاري.**

(٦) **تعليقة علىٰ ملحقات (العروة الوثقىٰ).**

(٧) **(منهاج الناسكين): في أعمال الحج.**

(٨) **رسالة (منهاج الصالحين)**: وهي رسالته العملية الفتوائية في جزئين، وصارت محوراً لتعليق فتاوىٰ الفقهاء في الأزمنة المتأخّرة.

(٩) **رسالة في إرث الزوجة من الزوج**، وهي من أولىٰ تأليفاته (وقد حقّقناها وهي ماثلة للطبع).

(١٠) **رسالة في سجدتي السهو** (وقد حقّقناها وهي ماثلة للطبع).

(١١) **رسالة مختصرة في علم الدراية** (وهي الرسالة التي بين يديك وهي غير كاملة في الأصل).

(١٢) **تعليقة علىٰ كتاب الرياض** من بحث الإجارة إلىٰ النكاح.

(١٣) **حواشي علىٰ نجاة العباد.**

(١٤) **شرح التبصرة** للعلّامة الحلّي في مجلّدين.

(١٥) **حاشية علىٰ الرسالة الصلاتية** طبعت سنة (١٣٧١هـ).

وغيرها من المؤلّفات القيّمة والنافعة.

مشاريعه :

من المشاريع التي قام بها وأشرف عليها :

١ ـ تأسيس المكتبات العامّة في أنحاء العراق كافّة لنشر الثقافة الإسلامية وتوعية الشباب المسلم وحمايته من الانحراف والانجراف وراء الأفكار المنحرفة التي كانت تشكّل خطراً كبيراً آنذاك .

٢ ـ بناء المساجد ، والتكايا ، والحسينيّات .

٣ ـ طبع الكتب الإسلامية وإرسالها إلىٰ مختلف أنحاء العالم .

٤ ـ تأسيس وتجديد المدارس العلمية لطلبة العلوم الدينية .

٥ ـ وكان له اهتمام كبير بإحياء مناسبات أهل البيت عليهم السلام ، وبالخصوص إحياء مجالس عزاء الإمام الحسين عليه السلام .

٦ ـ مشاريع مختلفة أخرىٰ خارج العراق ، مثل بناء المساجد في لبنان ، وسورية ، وباكستان ، وأفغانستان ، والمدينة المنوّرة ، وجعلها مراكز دينية لإجراء العبادات وإقامة الاحتفالات ونشر الثقافة الإسلامية الأصيلة وتوضيح المسائل والأحكام الشرعية وتوضيح ونشر أفكار أهل البيت عليهم السلام .

وفاته :

توفّي (رضوان الله عليه) في بغداد سنة (١٣٩٠هـ) وكان قد نقل إليها للعلاج ، وحمل جثمانه إلىٰ النجف الأشرف ودفن بها بعدما شيّع تشييعاً مهيباً في بغداد وغيرها من المدن التي مرّ بها الجثمان الطاهر ، وعمّت أرجاء العالم

الإسلامي والشيعي خصوصاً موجة من الأسىٰ والحزن العميقين لوفاته.

استغرق تشييعهﷺ من العاصمة بغداد إلىٰ مدينة النجف الأشرف مدّة يومين بموكب مهيب، حضره مئات الآلاف من المؤمنين، حتّىٰ كاد أن يتحوّل ذلك التشييع إلىٰ انتفاضة عارمة ضدّ النظام البعثي في العراق.

تمَّ دفنهﷺ في مقبرة خاصّة إلىٰ جوار مكتبته في مدينة النجف الأشرف، وصارت مزاراً لمحبّيه من المؤمنين.

وفي الختام نسأل الله سبحانه وتعالىٰ أن يتغمّده برحمته الواسعة وأن يتقبّل منّا إنّه سميع الدعاء وآخر دعوانا أن الحمد لله ربّ العالمين.

بسم الرحمن

بسم الله الرحمن الرحيم وبه نستعين

الحمد لله رب العالمين والصلوة والسلام على محمد وآله الطاهرين وبعد فهذه مقدمة وابواب وخاتمة اما المقدمة ففي بيان علم الرجال وموضوعه وفائدته اما الاول فهو علم يبحث فيه عن احوال احاد رواة الحديث من حيث قبول روايته وردها وان شئت فقل هو علم وضع لتشخيص رواة الحديث ذاتا ووصافا عدالة وقدحا واما موضوعه فهو الرواة واما الثالث فهو معرفة الرواة عن الهيئة المذكورة ليتوصل بها الى قبول الرواية وردها في مقام استنباط الاحكام من السنة وبحث فيه في مقامات ثلث الاول تشخيص ما يتعلق من الالفاظ المتعلقة كلفظ ثقة ونقد وجرحا مثالها من الالفاظ المتعلقة بالجرح والتعديل والثاني في تعديد وتناقد الراوي بالاجزاء والثالث في تميز المشتركات واما علم الدراية فهو علم يعرف به اصطلاحات الحديث والمحدثين وطرق تعلمهم وتعلمهم ومعرفة الشهيد الثاني رحمه الله علم يبحث فيه عن متن الحديث وطرقه من حصحصها وسقيمها وما يحتاج اليه ليعرف القبول منه والرد ونه ولا يخفى عليك فيما ذكر لزوم ان يكون علم الاصول الباحث عما هو حجة من الاخبار وتعيين مقبولها من مردوده داخلا فيه وعرفه الشيخ البهائي بانه علم يتعلق بمتن الحديث وسنده ثم اعلم انه قبل الشهيد الثاني قدس سره لم يكن من الخاصة من تصدى لتشخيص هذه الفن وكلمة قد صنف فيه لم تكن بالمعنى المتعارف عند المحدثين ثم صنف فيه شيخ حسين بن عبد الصمد والد الشيخ البهائي وصنف بعده الشهيد الثاني رحمه الله كتابه المسمى بالرعاية مقدمة محمل المتن محتصر جدا والفرق بين العلمين المذكورين ان علم الدراية فحص عن الجهات الدخيلة في المصادرات كتعويلهم على ان الجزم الصحيح ما يكون سنده عدولا اماميين ضابطين بخلاف علم الرجال فانه يبحث عن احوال الرواة وكذا قالوا ليس لقدماء من العلوم علما يسمى بذلك العلم بهذه الهيئة المدونة بل كانوا يعدون من العلوم علما يسمى بالحديث وعلوم الحديث وهذا لا يخفى على من يباشر كلماتهم ويتتبع مقالاتهم ويمكن ان يقال ان علم الدراية كان موجودا عند القدماء ولكن لم يكن مدونا بل كان ملكة عند المحدثين يعرفون بها الاحاديث من حيث الصحة والسقم وكان علم الرجال ايضا كذلك بل لعله كان اقوى ملكة عندهم لان الاحاديث كانت تدور على الرواة فكان البحث عن احوالهم اهم من البحث عن الاحاديث ولذا ترى ان الكليني رحمه الله في اول الكافي ذكر ان الاصول التي صنفت

ل سنة

صورة الصفحة الأولى من النسخة الخطّية

منه جار

من دون تنبيه منه على ذلك بحيث نرى ان ذلك انما من الراوي مع انه منه في باب استحباب الصلوة في اول الوقت قال وباسناده عن محمد بن سعيد عن النضر وفضالة عن ابن سنان يعني عبد الله عن ابيه عن ابي عبد الله عليه السلام وان ابي خال عن ذكر يعني عبد الله ونحوه غير فليلحظ وقد يسقط بعض المتون لاعتقاد اتحاد الرواية لاتحاد الراوي كما فعل ذلك في باب وجوب الاعادة على من نزل الاستقبال عامدا فروى فاخره عن محمد بن الحسن عن الطاطري عن محمد بن زياد عن حماد عن معمر بن يحيى قال سئلته واقتصر عليه وان الشيخ في تهذيب روى المتن المذكور تسعة بسبعة طرق المذكور عن محمد بن معمر بن يحيى تارة واخرى عن عمرو بن يحيى اخرى فاقتصر في كل على الاول في ترك الثاني لاعتقاده كونها خبرا واحدا بطريق واحد وانما معمر بن يحيى فليلحظ

صورة الصفحة الأخيرة من النسخة الخطّية

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله ربّ العالمين، والصلاة والسلام على محمّد وعلى آله الطاهرين

[المقدّمة]

فهنا مقدّمة وأبواب وخاتمة.

أمّا المقدّمة ففي بيان تعريف علم الرجال وموضوعه وفائدته.

[تعريف علم الرجال]

أمّا الأوّل: فهو علم يبحث فيه عن آحاد رواة الحديث من حيث قبول روايته وردّها.

وإن شئت قلت: هو علم وضع لتشخيص رواة الحديث ذاتاً ووصفاً، مدحاً وقدحاً.

[موضوع علم الرجال]

وأمّا موضوعه فهو الرواة.

[قائدة علم الرجال]

وأمّا الثالث : فهو معرفة الرواة من الحيثية المذكورة ليتوصّل بها إلىٰ قبول الرواية وردّها في مقام استنباط الأحكام من السُّنّة .

ويبحث فيه في مقامات ثلاثة :

الأوّل : تشخيص ما يستفاد من بعض الألفاظ المنسوبة كلفظ (ثقة) و(نقة) و(وجه) وأمثالها من الألفاظ المتعلّقة بالجرح والتعديل .

والثاني : في تعيين وثاقة الراوي بالاجتهاد .

والثالث : في تمييز المشتركات .

[تعريف علم الدراية]

وأمّا علم الدراية : فهو علم يُعرَّف به اصطلاحات الحديث والمحدّثين وطرق تحمّلهم ونقلهم .

وعَرّفه الشهيد الثاني ﷺ بأنّه : «علم يُبحث فيه عن متن الحديث وطرقه من صحيحها وسقيمها وما يحتاج إليه ؛ لُيعْرَف المقبول منه والمردود»[1] .

ولا يخفىٰ ما فيه ؛ إذ يلزم أن يكون علم الأصول الباحث عمّا هو حجّة من الأخبار وتمييز مقبوله عن مردوده داخلاً فيه .

---

(١) الرِعايةُ في شرح البِدايَة في عِلم الدِرايَةِ : ١٨ .

وعرّفه الشيخ البهائي بأنّه: «علم يتعلّق بمتن الحديث وسنده»[١].

ثمّ اعلم إنّه قبل الشهيد الثاني لم يكن من الخاصّة مَنْ تصدّىٰ لتصنيفه، ولكنّهﷺ قد صنّف فيه كتابه المسمّىٰ بـ: **بغية القاصدين في اصطلاحات المحدّثين**، ثمّ صنّف فيه الشيخ حسين بن عبد الصمد والد الشيخ البهائي، وهوﷺ[٢] صنّف فيه كتابه المسمّىٰ بـ: **الوجيزة مقدّمة الحبل المتين**، مختصر جدّاً.

[الفرق بين علم الرجال وعلم الدراية]

والفرق بين العلمين المذكورين أنّ علم الدراية يختصّ بالبحث عن المفاهيم دون المصاديق، كقولهم: إنّ الخبر الصحيح ما كان سلسلة سنده عدولاً إماميّين ضابطين، بخلاف علم الرجال إذ به يُعيّن حال أسماء آحاد الرواة.

وكذا قالوا: ليس تعداده من العلوم علىٰ ما ينبغي؛ إذ العلوم الحقيقية ما يستفاد منها قواعد كلّية يُقتدر بها علىٰ معرفة الجزئيّات وليس هو كذلك[٣].

---

(١) الوجيزة في علم الدراية: ١. ونصّ عبارته: علم الدراية: يبحث فيه عن سند الحديث ومتنه وكيفية تحمّله وآداب نقله.

(٢) أي الشيخ البهائيﷺ.

(٣) قال الشيخ مهدي الكجوري الشيرازي في فوائده الرجالية: «وكيف كان، لا يقدح فيما نحن بصدد بيانه كونُ المبحوث عنه في علم الرجال خصوصَ الجزئيّات؛ لأنّه لم

[علما الرجال والدراية من مقدّمات الاجتهاد]

ولا يخفىٰ أنّه لابدّ قبل الشروع من بيان أنّ علمي الرجال والدراية من مقدّمات الاجتهاد، وأنّ استنباط الأحكام الشرعية من أدلّتها لا يمكن بدونهما.

أمّا كون علم الدراية من المقدّمات فلا ينبغي التوقّف فيه؛ إذ عرفت أنّه علم باصطلاحات الحديث والمحدّثين، ومعلوم بالضرورة أنّ الأحكام الشرعية تُستنبط غالباً من السُنّة، والعلم بالسُنّة وتمييز مقبولها عن مردودها يتوقّف علىٰ فهم الاصطلاحات، مثل: الضعيف، والصحيح، والقويّ، والحسن، والمضمر، والمقبول، والمستفيض، والمتواتر.

وأمّا علم الرجال فكذلك، بلا خلاف فيه بين العلماء المتقدّمين والمتأخّرين؛ ولذا ملؤوا الطوامير في تنقيح مباحثه، وصنّفوا فيه كثيراً، بل كان ديدن أصحاب الأئمّة عليهم السلام علىٰ تدوينه، وكذا غيرهم من العامّة بل

يقم برهان علىٰ لابدّيّة كون المبحوث عن حاله كلّيّاً.

وما يقال - من أنّ الجزئيّات ليست بكاسبة ولا مكتسبة - فإنّما هو في مقام آخر، فقد يكون كلّيّاً وقد يكون جزئيّاً كما إذا وقع جزئيٌ موضوعِ العلم موضوعاً لمسائله كما في الكواكب السيّارة في علم الهيئة.

وقد يقال: إنّ التعرّض للكلّي في كثير من العلوم إنّما هو لعدم حصر الجزئيّات التي هي المقصودة بالذّات، فلذلك جعلوا الكلّيّ فيها عنواناً جامعاً لشتات الجزئيّات، بخلافه في المقام؛ فإنّ الجزئيّات فيه محصورة، ولا بأس به في مقام دفع الشبهة لو كانت.» الفوائد الرجاليّة في الرجال والدراية: ٤٣.

الخوارج المحكومين بالكفر، وذكر كلّ من صنّف في الأصول أنّ معرفته من مقدّمات الاجتهاد من الصدر الأوّل إلىٰ زماننا هذا.

[دعوىٰ قطعية الأخبار المدوّنة في الكتب الأربعة]

نعم اشتبه ذلك علىٰ جماعة من الإخباريّين، فبعضهم ـ كالأمين الأسترابادي[1] ـ ادّعىٰ قطعية الأخبار المدوّنة في الكتب الأربعة.

ولا يخفىٰ أنّه بعد تسليم كونه قاطعاً، لا طريق لإلزامنا ما دمنا غير قاطعين، وأنّه لو كان المراد بقطعية الصدور قطع مصنّفيها بالاعتبار فهذا حقّ لشهادتهم في أوّل كتبهم باعتبار ما دوّنوه وأنّهم لم يدرجوا فيها إلاّ ما هو الحقّ عندهم، ولكنّه لا ينفع ذلك غيرهم مقلّداً كان أو مجتهداً؛ إذ لا معنىٰ لتقليدهم في حجّية تلك الأخبار؛ لأنّها من المسائل الأصولية التي لا تقليد فيها.

نعم، لو آل الأمر إلىٰ المسألة الفرعية مع جواز تقليد الميّت ابتداءً ـ كما ذهب جماعة منهم ـ كان لتقليدهم مجال، وأمّا المجتهد الذي يستنبط فيمكن له أن يعتمد علىٰ تصحيحهم لها بعد وثوقه بهم إذا قطع أنّ منشأ الاعتبار عندهم إعمال القواعد الرجالية وتمييز الصحيح من السقيم لا عن حدس واجتهاد، مثل توهّم كون مؤدّىٰ الخبر مُجمعاً عليه أو كان مطابقاً لأصل

---

(١) الشيخ محمّد أمين بن محمّد شريف الاسترابادي من علماء القرن الحادي عشر (ت ١٠٣٣هـ) صاحب كتاب الفوائد المدنية الذي ألّفه في المدينة المنوّرة أيّام إقامته فيها.

مُسلَّم ، بحيث لو اطّلعنا علىٰ مباني اعتباره لها كانت عندنا فاسدة ؛ إذ احتمال ذلك مانع من الاعتماد عليها ، ونظير ذلك دعوىٰ الإجماع في المسائل الفرعية لأجل توهّم ثبوت أصل من الأصول كما حُرِّر في محلّه .

وبالجملة : إذا علمنا أنّ الوجه في اعتمادهم القواعد الرجالية من الأصدقية والأعلمية والضبط ونحوها ـ كما هو ديدن بعض ـ جاز الاعتماد عليهم ، وإذا احتملنا أن يكون لحدس فلابدّ لنا من الاجتهاد مثلهم .

ويمكن أن يُعتذر لمدّعي القطع بالصدور ـ أعني الاسترابادي ـ بأنّه كان تلميذ الميرزا محمّد الرجالي[1] ، وهو تلميذ الأردبيلي[2] ، وكان مسلكه

---

(١) السيّد الميرزا محمّد بن علي بن إبراهيم الأسترآبادي (المتوفّىٰ سنة ١٠٢٨هـ) ، وهو أستاذ المولىٰ محمّد أمين الأسترآبادي صاحب (الفوائد المدنية) . له كتب ثلاثة في الرجال : الكبير وأسماه (منهج المقال) . و(الوسيط) الذي ربّما يسمّىٰ بـ (تلخيص المقال) أو (تلخيص الأقوال) ، والصغير الموسوم بـ (الوجيز) . والأوّل مطبوع ، والثاني مخطوط ولكن نسخه شائعة ، والثالث توجد نسخة منه في الخزانة الرضوية كما جاء في فهرسها . أنظر كلّيّات علم الرجال : ١٢٨ .

(٢) المولىٰ أحمد بن محمّد الأردبيلي ، الشهير بالمقدّس الأردبيلي(ت سنة ٩٩٣ هـ) في النجف الأشرف) ، من علماء القرن العاشر الهجري ، كان معروفاً بالزهد والورع والتقوىٰ والتواضع . وجاء في (الأنوار النعمانية) : «أنّ المولىٰ أحمد الأ ردبيلي ـ عطّر الله ضريحه ـ كان له من العلم رتبة قاصية ، ومن الزهد والتقوىٰ والورع درجة أقصىٰ» . درس عند بعض تلامذة الشهيد الثاني وغيره من العلماء في المشاهد المقدّسة في العراق . وممّن تتلمذ عليه : المولىٰ عبد الله الحسين التستري ، السيّد محمّد صاحب (المدارك) ، السيّد فيض الله بن عبد القاهر التفريشي ، الشيخ حسن صاحب (المعالم) ، وغيرهم .

كصاحب **المدارك**[١] **والمعالم**[٢] **والذخيرة**[٣] والخونساري[٤] (قدّس الله

له عشرات المؤلّفات منها : زبدة البيان في شرح آيات أحكام القرآن ، مجمع الفائدة والبرهان في شرح إرشاد الأذهان .

(١) الفقيه المحقّق السيّد محمّد بن علي الموسوي العاملي (المتوفّى سنة ١٠٠٩ هـ) .

(٢) جمال الدين أبو منصور الحسن بن زين الدين الشهيد الثاني بن علي بن أحمد العاملي الجبعي (قدّس الله روحه) ، (٩٥٩ ـ ١٠١١هـ) اشتهر بـ (صاحب المعالم) ، نسبة إلىٰ كتابه الذي ألّفه في الفقه مع مقدّمة في أصول الفقه وسمّاه (معالم الدين وملاذ المجتهدين) . من فطاحل العلماء ، كان عمره حين استشهاد والده سبع سنين اشتغل في تلك النواحي بتحصيل العلوم ، وبعدما أكمل دراسته الابتدائية والمقدّمات اللازمة في بلاده . توجّه إلىٰ العراق وأقام في النجف الأشرف فحضر درس المقدّس الأردبيلي والمولىٰ عبد الله اليزدي وغيرهما . من مؤلّفاته : معالم الدين وملاذ المجتهدين ، منتقىٰ الجمان في الأحاديث الصحاح والحسان ، التحرير الطاووسي : تهذيب كتاب حلّ الإشكال في معرفة الرجال ، وغير ذلك .

(٣) المولىٰ الفاضل محمّد باقر بن محمّد مؤمن الخراساني السبزواري صاحب (الذخيرة) (١٠١٨ـ ١٠٩٠هـ) . يقول الخوانساري (صاحب الروضات) : «كان فاضلاً ، عالماً ، حكيماً ، متكلّماً ، فقيهاً ، أُصولياً ، محدّثاً ، نبيلاً ، له شرح علىٰ إرشاد العلاّمة سمّاه : (ذخيرة المعاد في شرح الإرشاد» . روضات الجنّات في أحوال العلماء والسادات ، ج ٢ ، ص ٦٨ ، رقم ١٤١ .

(٤) المحقّق الخوانساري (١٠١٦ ـ ١٠٩٨ هـ) الحسين بن جمال الدين محمّد بن الحسين الخوانساري ، أحد مشاهير علماء الإمامية بالفقه والفلسفة والكلام .

قال الشيخ الحرّ في تذكرة المتبحّرين : «المولىٰ الأجل الحسين بن جمال الدين ، محمّد الخوانساري : فاضل ، عالم ، حكيم ، متكلّم ، محقّق ، مدقّق ، ثقة ، ثقة جليل القدر ، عظيم الشأن ، علاّمة العلماء ، فريد العصر ، له مؤلّفات ، منها شرح الدروس ،

أسرارهم) على العمل بخصوص الأخبار الصحيحة المُعَدَّل كلّ واحد من رواتها بعدلين، ومعلوم أنّ المقدار المذكور لا يفي بالعذر، فَتخيّل الأمين أنّ الأخبار كلّها تكون كذلك عند الفقهاء فذهب إلى ما ذهب.

ثم إنّ بعض الإخباريّين ـ في مقام بيان عدم الاحتياج إلى الرجال اعتمد على تصحيح أصحاب الكتب الأربعة من جهة كونهم أَعرف بحال الرواة وأنّ أقوالهم ليست بأقلّ من تصحيحات علماء الرجال، مع وقوع الاختلاف فيهما بينهم في بعض الألفاظ مثل: ثقة، ونقة، ووجه. مضافاً إلى وقوع الاشتراك في أَسامي كثير من الرواة المستلزِم لتمييزها في كلّ خبر بالاجتهاد بعد تمييز المتّفق عليه عن المُختَلف فيه، لكن ذلك يتوقّف على الاطمئنان الخاصّ المصحِّح للعمل بالخبر كما يصحّح الاعتماد على تصحيح **المدارك والمعالم** وغيرهما من مهرة الفنّ ولا يختصّ بهم، فلابدّ من ملاحظة ذلك كلّه، ومَنْ يحصل له الاطمئنان بهم فهو معذور ولا جواب له، لكن قد يعارضه توهين غيرهم أو توهين العامل نفسه بعد أن يكون من مهرة الفنّ.

فالحاجة حينئذ إلى علم الرجال ممّا لا يمكن أن تُنكر، ويكون النزاع فيها صغرويّاً راجعاً إلى حصول الاطمئنان بتعميمهم وعدمه، وذلك لا يختصّ بهم، بل يجري في حقّ غيرهم من المهرة كالعلّامة[1]

حسن لم يتمّ، وعدّة كتب في الكلام والحكمة، وترجمة القرآن الكريم، وترجمة الصحيفة وغير ذلك، من المعاصرين أطال الله بقاءه، نروي عنه إجازة وقد ذكره السيّد علي ابن ميرزا أحمد، في سلافة العصر في محاسن أعيان العصر وأثنى عليه ثناء بليغاً.

(١) الشيخ جمال الدين الحسن بن يوسف بن علي بن محمّد بن مطهّر الحلّي، المعروف

والمجلسي[١] المُصحِّح لأخبار **الكافي** في **مرآة العقول**، والسيّد هاشم البحراني[٢] المُصحِّح لأخبار **التهذيب**، وغيرهم من مهرة الفنّ.

بالعلّامة الحلّي (توفّي سنة ٧٢٦ هـ) ودفن في أحد أروقة الروضة الحيدرية الشريفة، فقيه كبير وعالم عظيم بحيث لقّب بالعلّامة.

درس العلّامة الحلّي على عدد كبير من علماء عصره من الشيعة والسنّة، منهم: والده الشيخ سديد الدين يوسف الحلّي، وخاله المحقّق الحلّي صاحب (شرائع الإسلام). درس العلوم العقلية والرياضيّات وغيرها عند الخواجة نصير الدين الطوسي، كما حضر على علماء السنّة منهم: نجم الدين عمر بن علي الكاتبي القزويني صاحب (متن الشمسية) في المنطق، والشيخ عزّ الدين الفاروقي الواسطي، من كبار فقهاء السنة، والشيخ برهان الدين النسفي، وعدد آخر من علماء السنّة.

ومن تلامذته: ولده فخر المحقّقين محمّد، ابنا أخته السيّدان عميد الدين الأعرجي الحسيني وضياء الدين الأعرجي الحسيني، السيّد أحمد بن إبراهيم بن زهرة الحلبي، قطب الدين الرازي شارح (الشمسية)، وغيرهم.

مؤلّفاته كثيرة جدّاً تربو على المائة كتاب منها: تلخيص المرام في معرفة الأحكام، منتهى المطلب في تحقيق المذهب، تذكرة الفقهاء، تحرير الأحكام الشرعية على مذهب الإمامية، قواعد الأحكام في معرفة الحلال والحرام، مبادئ الوصول إلى علم الأصول، تهذيب طريق الوصول إلى علم الأصول، منتهى الوصول إلى علمي الكلام والأصول، القواعد الجلية في شرح الرسالة الشمسية، نهج الإيمان في تفسير القرآن، أنوار الملكوت في شرح الياقوت، الألفين، كشف المراد في شرح تجريد الاعتقاد.

(١) المولى محمّد باقر المجلسي الثاني ابن المولى محمّد تقي المجلسي الأوّل (ت ١١١١ هـ) في مدينة أصفهان. كان شيخ الإسلام المطاع من قبل السلاطين الصفويّين، اشتهر بكتابه الكبير والقيّم المسمّى (بحار الأنوار).

(٢) السيّد هاشم بن سليمان بن اسماعيل التوبلي الكتكاني البحراني (المتوفّى ١١٠٧ هـ) صاحب كتاب ترتيب التهذيب.

كما أنّ ذلك يختلف باختلاف المقامات واختلاف الأشخاص في حُسن الظنّ بالغير وعدمه وغير ذلك من الجهات.

[شبهة أنّ المدار علىٰ عمل الأصحاب]

وكذا شبهة أنّ المدار علىٰ عمل الأصحاب ـ كما نسب إلىٰ المحقّق ﷺ ـ إذ في (كلّما عمل به الأصحاب فهو حجّة وإن كان ضعيفاً، وما لم يعمل به فليس بحجّة وإن كان صحيحاً)؛ إذ هذا المعنىٰ لا يطّرد في جميع الأخبار؛

إذ قد يكون الخبر مورد العمل لطائفة والردّ لأخرىٰ، فلابدّ من الرجوع إلىٰ القواعد الرجالية في كثير من المقامات كما يظهر لمن راجع المسائل الفرعية.

[شبهة تواتر الكتب الأربعة]

وكذا شبهة أنّ تواتر الكتب الأربعة ممّا لا ريب فيه كتواتر الأصول المأخوذة منها، ككتاب الحسين بن سعيد[1] المشتمل علىٰ ثلاثين كتاباً،

---

(١) قال الشيخ الطوسي في الفهرست: «الحسين بن سعيد بن حمّاد بن سعيد بن مهران الأهوازي من موالي عليّ بن الحسين عليه السلام، ثقة، روىٰ عن الرضا وأبي جعفر الثاني وأبي الحسن الثالث عليهم السلام، وأصله كوفي وانتقل مع أخيه الحسن رحمه الله إلىٰ الأهواز، ثم تحوّل إلىٰ قم فنزل علىٰ الحسن بن أبان وتوفّي بقم، وله ثلاثون كتاباً، وهي: كتاب الوضوء، وكتاب الصلاة، كتاب الزكاة، كتاب الصوم، كتاب الحجّ، كتاب النكاح

وكتاب **نوادر الحكمة** المسمّىٰ بدبّة شبيب[١] ، **ومحاسن البرقي**[٢] ، وجامع

والطلاق ، كتاب الوصايا ، كتاب الفرائض ، كتاب التجارات ، كتاب الأجارات ، كتاب الشهادات ، كتاب الأيمان والنذور والكفارات ، كتاب الحدود والديات ، كتاب البشارات ، كتاب الزهد ، كتاب الأشربة ، كتاب المكاسب ، كتاب التقية ، كتاب الخمس ، كتاب المروّة والتجمّل ، كتاب الصيد والذبائح ، كتاب المناقب ، كتاب المثالب ، كتاب التفسير ، كتاب المؤمن ، كتاب الملاحم ، كتاب المزار ، كتاب الدعاء ، كتاب الردّ علىٰ الغالية ، كتاب العتق والتدبير . أخبرنا بكتبه ورواياته ابن أبي جيد القمّي عن محمّد بن الحسن عن الحسين بن الحسن بن أبان عن الحسين بن سعيد بن حمّاد بن سعيد بن مهران ، قال ابن الوليد : وأخرجها إلينا الحسين بن الحسن بن أبان بخطّ الحسين بن سعيد ، وذكر أنّه كان ضيف أبيه ، وأخبرنا بها عدّة من أصحابنا عن محمّد بن علي بن الحسين عن أبيه ، ومحمّد بن الحسن ومحمّد بن موسىٰ بن المتوكّل عن سعد بن عبد الله ، والحميري عن أحمد بن محمّد بن عيسىٰ عن الحسين بن سعيد» . فهرست الطوسي ترجمة رقم : ٢٢٠ ، ص٥٨ .

(١) وهو لمحمّد بن أحمد بن يحيىٰ بن عمران بن عبد الله بن سعد بن مالك الاشعري القمّي . قال النجاشي : «كتاب نوادر الحكمة ، وهو كتاب حسن كبير (كبير حسن) يعرفه القمّيون بدبّة شبيب ، قال : وشبيب فامي كان بقم له دبّة ذات بيوت ، يعطي منها ما يطلب منه من دهن ، فشبّهوا هذا الكتاب بذلك .

فهرست أسماء مصنّفي الشيعة المشتهر بـ : (رجال النجاشي) ترجمة رقم : ٩٣٩ ، ص٣٤٨ .

(٢) قال النجاشي : «أحمد بن محمّد بن خالد بن عبد الرحمن بن محمّد بن علي البرقي ، أبو جعفر ، أصله كوفي ، وكان جدّه محمّد بن علي حبسه يوسف بن عمر بعد قتل زيد عليه السلام ، ثمّ قتله ، وكان خالد صغير السن فهرب مع أبيه عبد الرحمن إلىٰ برق روذ . وكان ثقة في نفسه ، يروي عن الضعفاء واعتمد المراسيل . وصنّف كتباً ، منها

البزنطي[١] ، **والأصول الأربعمائة**[٢] لأصحاب الأئمّة عليهم السلام المشتملة على الأخبار

المحاسن وغيرها ، وقد زيد في المحاسن ونقص ، كتاب التبليغ والرسالة ، كتاب التراحم والتعاطف ، كتاب التبصرة ، كتاب الرفاهية ، كتاب الزي ، كتاب الزينة . . .

وقال أحمد بن الحسين رحمه الله في تاريخه : توفّي أحمد بن أبي عبد الله البرقي في سنة أربع وسبعين ومائتين ، وقال علي بن محمّد ماجيلويه : مات سنة أخرى سنة ثمانين ومائتين» . رجال النجاشي ترجمة رقم : ١٨٢ ، ص٧٦ ـ ٧٧ .

(١) قال النجاشي : «أحمد بن محمّد بن عمرو بن أبي نصر زيد مولى السكون ، أبو جعفر المعروف بالبزنطي ، كوفي لقي الرضا وأبا جعفر عليهما السلام ، وكان عظيم المنزلة عندهما . وله كتب ، منها : الجامع ، قرأناه على أبي عبد الله الحسين بن عبيدالله رحمه الله قال : قرأته على أبي غالب أحمد بن محمّد الزراري . . . ومات أحمد بن محمّد سنة إحدى وعشرين ومائتين ، بعد وفاة الحسن بن علي بن فضال بثمانية أشهر . ذكر محمّد بن عيسى بن عبيد أنّه سمع منه سنة عشرة ومائتين» . رجال النجاشي ترجمة رقم : ١٨٠ ، ص٧٥ .

(٢) بعض ما ذكره الشيخ السبحاني بخصوص الأصول الأربعمائة :

١ ـ قال المحقّق الحلّي في المعتبر : «كتب من أجوبة مسائله ـ أي جعفر بن محمّد عليهما السلام ـ أربعمائة مصنّف سمّوها أصولاً» .

٢ ـ قال الطبرسي في إعلام الورى بأعلام الهدى : «روى عن الإمام الصادق عليه السلام من مشهوري أهل العلم أربعة آلاف إنسان ، وصنّف من جواباته في المسائل أربعمائة كتاب تسمّى الأصول ، رواها أصحابه وأصحاب ابنه موسى الكاظم عليه السلام» .

٣ ـ قال الشهيد الثاني في شرح الدراية : «استقرّ أمر المتقدّمين على أربعمائة مصنّف لأربعمائة مصنّف سمّوها أصولاً فكان عليها اعتمادهم» .

٤ ـ قال الشيخ الحسين بن عبدالصمد في درايته : «قد كتبت من أجوبة مسائل الإمام الصادق عليه السلام فقط أربعمائة مصنّف لأربعمائة مصنّف تسمّى الأصول في أنواع

العلوم» .

٥ ـ قال المحقّق الداماد في الرواشح : «المشهور أنّ الأصول أربعمائة مصنّف لأربعمائة مصنّف من رجال أبي عبدالله الصادق عليه السلام ، بل وفي مجالس الرواية عنه والسماع منه ورجاله من العامّة والخاصّة على ما قاله الشيخ المفيد رحمه الله في إرشاده زهاء أربعة آلاف رجل . وكتبهم ومصنّفاتهم كثيرة . إلّا أنّ ما استقرّ الأمر على اعتبارها والتعويل عليها وتسميتها بالأصول هذه الأربعمائة» .

والظاهر من عبارة الطبرسي أنّ مؤلّفي الأصول تلامذة الإمام الصادق والكاظم عليهما السلام ، والظاهر من غيره أنّهم من تلامذة الإمام الصادق عليه السلام فقط ، ولعلّ الحصر لأجل كون الغالب من تلامذة الوالد دون الولد .

كما أنّ الظاهر من الشيخ المفيد على ما حكي عنه أنّها لا تختصّ بأصحابهما ، بل يعمّ غيرهما أيضاً . قال : «وصنّف الإمامية من عهد أمير المؤمنين عليه السلام إلى عصر أبي محمّد العسكري عليه السلام أربعمائة كتاب تسمّى الأصول ، وهذا معنى قولهم : له أصل» .

ولكنّه لم يرد أنّ تأليف هذه الأصول كان في جميع تلك المدّة بل أخبر بأنّها ألّفت بين هذين العصرين ، بمعنى أنّه لم يؤلّف شيء من هذه الأصول قبل أيّام أمير المؤمنين عليه السلام ولا بعد عصر العسكري عليه السلام ، كما أنّه لم يرد حصر جميع مصنّفات الأصحاب في هذه الكتب الموسومة بالأصول ، كيف وهو أعلم بكتبهم وبأحوال المصنّفين منهم كفضل بن شاذان وابن أبي عمير اللذين صنّفا وأكثرا .

قال العلّامة الطهراني واعتماداً على ما مرّ ، ما هذا لفظه : «إذا يسعنا دعوى العلم الإجمالي بأنّ تاريخ تأليف جلّ هذه الأصول إلّا أقلّ قليل منها كان في عصر أصحاب الإمام الصادق عليه السلام وهو عصر ضعف الدولتين ، وهو من أواخر ملك بني أمية إلى أوائل أيّام هارون الرشيد ، أي من سنة (٩٥) عام هلاك حجّاج بن يوسف إلى عام (١٧٠) الذي ولّي فيه هارون الرشيد» .

عن الأئمّة عليهم السلام من الأمير إلىٰ العسكري، ولا إشكال في حجّية المتواتر.

إذ فيها أيضاً أنّ التواتر المسلّم هو تواترها عن مؤلّفيها، كتواتر القراءات عن أصحابها لا عن الأئمّة عليهم السلام.

نعم، يفيد هذا التواتر عدم الاهتمام بمشايخ الإجازة الذين هم الواسطة في نقل هذه الكتب المتواترة، لا أنّه يفيد عدم الحاجة إلىٰ علم الرجال، ولذا ترىٰ **أصل علي بن جعفر** عليه السلام[1] مختلف النسخة، وما روي عنه في قرب

ولمّا لم يكن للأصول ترتيب خاصّ؛ لأنّ جلّها من إملاءات المجالس وأجوبة المسائل النازلة المختلفة، عمد أصحاب الجوامع إلىٰ نقل رواياتها مرتّبة مبوّبة منقّحة تسهيلاً للتناول والانتفاع. ولأجل ذلك قلّت الرغبات في استنساخ أعيانها فقلّت نسخها وضاعت النسخ القديمة تدريجاً وتلف كثير منها في حوادث تاريخية كإحراق ما كان منها موجوداً في مكتبة سابور بكرخ عند ورود طغرل بيك إلىٰ بغداد سنة (٤٤٨هـ)، كما ذكره في (معجم البلدان).

وكان قسم من تلك الأصول باقياً بالصورة الأوّلية إلىٰ عهد ابن إدريس الحلّي (المتوفّىٰ عام ٥٩٨هـ) وقد استخرج من جملة منها ما جعله مستطرفات السرائر. وحصلت جملة منها عند السيّد رضيّ الدين ابن طاووس كما ذكرها في (كشف المحجّة). ثمّ تدرّج التلف وقلّت النسخ إلىٰ حدّ لم يبقَ منها إلاّ ستّة عشر، وقد وقف عليها استاذنا السيّد محمّد الحجّة الكوه كمري (رضوان الله عليه) فقام بطبعها. كلّيّات في علم الرجال: ٤٨٣.

(١) علي بن جعفر بن محمّد بن علي بن الحسين أبو الحسن، سكن العريض من نواحي المدينة فنسب ولده إليها. له كتاب في الحلال والحرام يروي تارة غير مبوّب وتارة مبوّباً. أخبرنا القاضي أبو عبد الله قال: حدّثنا أحمد بن محمّد بن سعيد قال: حدّثنا جعفر بن عبد الله المحمّدي قال: حدّثنا علي بن أسباط بن سالم قال: حدّثنا علي بن

الإسناد غير ما روي في **الكتب الأربعة** ولا مميّز لنا إلّا علم الرجال.

وقال أيّوب بن نوح[1] لمّا سئل عن **كتاب الحسين بن روح**: «وأمّا ما سألت عنه من هذا فلا يحمل نسخة علىٰ نسخة ولا رواية علىٰ رواية».

فلابدّ حينئذ من الشروع في المقصد فنقول مستعيناً بالله:

قد عرفت أنّ البحث يقع تارة في علم الدراية، وأخرىٰ في علم الرجال، فلنقدّم البحث عن الأوّل لتوقّف معرفة الثاني عليه؛ لمّا أشرنا إليه في تمييزهما فنقول:

[علم الدراية]

أوّل ما يلزم في البحث في هذا العلم معرفة علماء الحديث والمحدّثين ومن نأخذ منه أخبارنا وأسماء الكتب المُدَوّنة في الأخبار فنقول: قد سبق أنّ

جعفر بن محمّد قال: سألت أبا الحسن موسىٰ عليه السلام، وذكر المبوّب. وأخبرنا أبو عبد الله بن شاذان قال: حدّثنا أحمد بن محمّد بن يحيىٰ قال: حدّثنا عبد الله بن جعفر قال: حدّثنا عبد الله بن الحسن بن عليّ بن جعفر بن محمّد قال: حدّثنا عليّ بن جعفر، وذكر غير المبوّب. رجال النجاشي ترجمة رقم: ٦٦٢، ص٢٥١.

(١) قال النجاشي: «أيّوب بن نوح بن درّاج النخعي أبو الحسين، كان وكيلاً لأبي الحسن وأبي محمّد عليهما السلام، عظيم المنزلة عندهما، مأموناً، وكان شديد الورع، كثير العبادة، ثقة في رواياته... قال أبو عمرو الكشّي: كان من الصالحين، ومات وما خلّف إلاّ مائة وخمسين ديناراً، وكان عند الناس أنّ عنده مالاً». رجال النجاشي ترجمة رقم: ٢٥٤، ص١٠٢.

أوّل من دوّن فيه الشهيد الثاني، ثمّ الشيخ حسين بن عبد الصمد، ثمّ ولده المحقّق البهائي، وقد تَكَفّل لذكر أصحاب الحديث وكتبهم.

ولا يخفىٰ أنّ العامّة يأخذون أحاديثهم من صحاحهم الستّة سواء أُسندت إلىٰ النبيّ صلى الله عليه وآله أو إلىٰ أحد كبرائهم، والعمدة عندهم ابن عبّاس؛ ولذا قال الشهيد: إنّ أحمد بن حنبل الذي هو أحد المذاهب الأربعة قال إنّ الأحاديث النبوية تنحصر في سبعمائة والباقي أُخذ من الباقين.

ولكن أصحابنا رضي الله عنهم لما رُوي عن أئمّتهم عليهم السلام من قولهم: إذا أخذتم دينكم منهم فقد أخذتم دينكم من الخائنين[1]، أعرضوا عمّا رُوي عن المخالفين وما اعتمدوا علىٰ الأحاديث النبوية إلّا ما ينتهي سنده إلىٰ مثل سلمان وأبي ذر وغيرهما ممّن كانوا علىٰ طريق الاستقامة وما نقضوا عهد نبيّهم إليهم في ولاية أوليائهم، فانحصرت النبويّات الصحيحة عندهم فيما روي عنه صلى الله عليه وآله من الأئمّة عليهم السلام وأصحابهم والمحدّثين عنهم طبقة بعد طبقة إلىٰ زماننا هذا.

قال في الوسائل: «إنّ وجه عدم ذكرنا للنبويّات من جهة اشتراكها في

---

(١) ونصّ الحديث: «عن علي بن سويد السايي، قال: كتب إليّ أبو الحسن عليه السلام وهو في السجن: وأمّا ما ذكرت يا علي ممّن تأخذ معالم دينك، لا تأخذنّ معالم دينك عن غير شيعتنا، فإنّك إن تعدّيتهم أخذت دينك عن الخائنين الذين خانوا الله ورسوله، وخانوا أماناتهم، إنّهم ائتمنوا علىٰ كتاب الله، فحرّفوه وبدّلوه، فعليهم لعنة الله، ولعنة رسوله، ولعنة ملائكته، ولعنة آبائي الكرام البررة، ولعنتي، ولعنة شيعتي إلىٰ يوم القيامة» ـ في كتاب طويل ـ .الوسائل ١٥٠/٢٧.

طرق الفريقين ولا يمكن تمييز المعتبر منها من غيره، وجرىٰ ديدنهم علىٰ التعمّد لمخالفتنا بإيراد أخبار موضوعة، ولذا أُمرنا في المتعارضين أن نأخذ ما يخالف العامّة؛ لأنّ الرشد في خلافهم»[١]، وهذا لا ينافي ما اشتهر من اعتبار رواية مَن يُوثق به من العامة وغيرهم، كالسكوني[٢]، وحفص بن غياث[٣]، وجماعة من الزيدية[٤] والواقفية[٥] والفطحية[٦] وغيرهم ممّن ادُّعِيَ الإجماع علىٰ حجّية خبره، إذا أحرز أنّهم كانوا عدولاً في مذهبهم وكانوا منقطعين إلىٰ الأئمّة عليهم السلام ناقلين لأحاديثهم، ولا يعتنون بغيرهم ممّن خالفهم، بخلاف من روي عنهم في الصحاح حيث لم يحرز وثاقتهم كذلك، بل أحرز عكس ذلك كما عرفت.

[طبقات أصحابنا]

فتلخّص أنّ الطبقات لأصحابنا ثلاث بل أربع:

---

(١) قوله عليه السلام: «دعوا ما وافق القوم، فإنّ الرشد في خلافهم». الوسائل: ١١٢/٢٧.

(٢) «إسماعيل بن أبي زياد السكوني الشعيري، كان عامّياً». خلاصة الأقوال للعلّامة الحلّي ترجمة رقم: ٣ في باب اسماعيل ص ٣١٦. وكونه عامّياً ممّا لا شكّ فيه، فقد صرّح بذلك الشيخ في العدّة عند البحث عن حجّية الخبر عند تعارضه.

(٣) «حفص بن غياث القاضي، عامّي المذهب، له كتاب معتمد أخبرنا به عدّة من أصحابنا...» فهرست الطوسي ترجمة رقم: ٢٣٢، ص٦١.

(٤) منهم أحمد بن محمّد بن سعيد المعروف بابن عقدة.

(٥) منهم: علي بن الحسن الطاطري، وسماعة بن مهران، وزُرعة بن محمّد الحضرميّ.

(٦) منهم: عبد الله بن بكير، والحسن بن علي بن فضّال، وعمّار الساباطي وعلي بن أسباط.

الأولىٰ : أصحاب الأئمّةعليهم السلام الذين هم أصحاب الأصول الأربعمائة من الأميرعليه السلام إلىٰ العسكريعليه السلام . وأوّل مَن صنّف فيه واشتهر به أبو رافع .

الثانية : مصنّفوا الكتب وناقلوا أخبار الأُصول ، كالحسين بن سعيد ، ومحمّد ابن أحمد بن يحيىٰ ، وأحمد البرقي ، وابن محبوب ، والبزنطي ، وغيرهم .

الثالثة : المحمّدون الثلاثة الذين ألّفوا الكتب الأربعة ، بل الخمسة ، محمّد بن يعقوب الكليني[1] صاحب **الكافي** ، ومحمّد بن الحسن الطوسي[2]

---

(١) قال النجاشي : «محمّد بن يعقوب بن إسحاق أبو جعفر الكليني . . . شيخ أصحابنا في وقته بالري ووجههم ، وكان أوثق الناس في الحديث ، وأثبتهم . صنّف الكتاب الكبير المعروف . . . يسمّىٰ الكافي ، في عشرين سنة . . . وله غير كتاب الكافي كتاب (الردّ علىٰ القرامطة) ، كتاب (رسائل الأئمّةعليهم السلام) ، كتاب (تعبير الرؤيا) ، كتاب (الرجال) ، كتاب (ما قيل في الأئمّةعليهم السلام من الشعر) ، كنت أتردّد إلىٰ المسجد المعروف بمسجد اللؤلؤي ، وهو مسجد نفطويه النحوي ، أقرأ القرآن علىٰ صاحب المسجد ، وجماعة من أصحابنا يقرأون كتاب الكافي علىٰ أبي الحسين أحمد بن أحمد الكوفي . . . ومات أبو جعفر الكليني رحمه الله ببغداد سنة تسع وعشرين وثلاثمائة ، سنة تناثر النجوم ، وصلّىٰ عليه محمّد بن جعفر الحسني أبو قيراط ، ودفن بباب الكوفة» . رجال النجاشي ترجمة رقم : ١٠٢٦ ، ص٣٧٧ .

(٢) محمّد بن الحسن بن علي الطوسي ، أبو جعفر ، شيخ الإمامية (قدّس الله روحه) ، رئيس الطائفة ، جليل القدر ، عظيم المنزلة ، ثقة عين صدوق ، عارف بالأخبار والرجال والفقه والأصول والكلام والأدب ، وجميع الفضائل تنسب إليه ، صنف في كلّ فنون الإسلام ، وهو المهذّب للعقائد في الأصول والفروع ، والجامع لكمالات النفس في العلم والعمل ، وكان

صاحب **التهذيب والاستبصار**، ومحمّد بن علي بن بابويه[١] الصدوق صاحب **من لا يحضره الفقيه ومدينة العلم** لكن المدينة صارت مهجورة.

ثمّ المحمّدون الثلاثة من المتأخّرين، نقدوا الأخبار المدوّنة في الكتب الأربعة ونقلوها إلىٰ كتبهم، كـ **الوافي** لمحمّد بن مرتضىٰ[٢] المدعو بمحسن، وقد اقتصر علىٰ أخبار الكتب الأربعة. **والبحار** لمحمّد باقر بن محمّد تقي المجلسي، وقد اقتصر علىٰ ما عدا أخبار الكتب الأربعة. ومحمّد بن الحسن

تلميذ الشيخ المفيد محمّد بن محمّد بن النعمان. ولد (قدّس الله روحه) في شهر رمضان سنة خمس وثمانين وثلاثمائة، وقدم العراق في شهور سنة ثمان وأربعمائة، وتوفي رحمه الله ليلة الإثنين الثاني والعشرين من المحرّم سنة ستّين وأربعمائة بالمشهد المقدّس الغروي علىٰ ساكنه السلام ودفن بداره. خلاصة الأقوال في معرفة الرجال، ترجمة رقم: ٤٧، ص٢٤٩.

(١) قال العلّامة الحلّي: «محمّد بن علي بن الحسين بن موسىٰ بن بابويه القمّي، أبو جعفر، نزيل الري، شيخنا وفقيهنا ووجه الطائفة بخراسان. ورد بغداد سنة خمس وخمسين وثلاثمائة، وسمع منه شيوخ الطائفة وهو حدث السنّ، كان جليلاً حافظاً للأحاديث، بصيراً بالرجال، ناقداً للأخبار، لم يرَ في القمّيّين مثله في حفظه وكثرة علمه، له نحو من ثلاثمائة مصنّف ذكرنا أكثرها في كتابنا الكبير، مات رحمه الله بالري سنة إحدىٰ وثمانين وثلاثمائة». خلاصة الأقوال ترجمة رقم: ٤٥، ص٢٤٨.

(٢) الفيض الكاشاني (١٠٠٧ـ ١٠٩١هـ) هو محمّد بن محسن بن فيض الكاشاني، أخذ الحديث عن السيّد ماجد بن هاشم الصادقي البحراني، ويروي عنه وعن الشيخ بهاء الدين العاملي، وأخذ الحكمة والفلسفة عن أُستاذه صدر المتألّهين الشيرازي وهو صهر له.

ومن أحسن كتبه كتاب (الوافي) فقد جمع فيه أحاديث الكتب الأربعة القديمة، وفرغ منه سنة (١٠٦٨هـ)، وفي الفقه (مفاتيح الشرائع) الذي شرحه المحقّق البهبهاني، كما أنّ له (المحجّة البيضاء في إحياء كتاب الإحياء) في الأخلاق.

الحرّ[١] صاحب **الوسائل** وهو ينقل عن الكتب الأربعة غيرها.

[أَسامي أصحاب الأصول]

بقي الكلام في ذكر أَسامي أصحاب الأصول من الطبقة الأولىٰ، وهم سبعة كما عن النجاشي، وعبارته:

«الطبقة الأولىٰ:

[١] أبو رافع مولىٰ رسول الله ﷺ واسمه أسلم، كان للعبّاس بن عبد المطّلب فوهبه للنبيّ ﷺ، فلمّا بُشِّر النبيّ ﷺ بإسلام العبّاس أعتقه.

أخبرنا أبو الحسن أحمد بن محمّد الجندي»[٢] إلىٰ آخر ما ذكره في ترجمته، وذكر في أثناء كلامه أنّ لأبي رافع كتاب السنن والأحكام والقضايا.

[٢] «ولابن أبي رافع كتاب آخر، وهو علي بن أبي رافع، تابعي من خيار الشيعة، كانت له صحبة لأمير المؤمنين (وكان كاتباً له، وحفظ كثيراً، وجمع كتاباً في فنون من الفقه (الوضوء) و(الصلاة) وسائر الأبواب، أخبرني

---

(١) الشيخ محمّد بن الحسن بن عليّ الحرّ العامليّ ﷺ. ولد في قرية (مَشْغَرىٰ) ليلة الجمعة ثامن رجب سنة (١٠٣٣ هـ). قال الأردبيليّ (في جامع الرواة): «محقّق مدقّق، عالم فاضل متبحّر في العلوم، جليل القدر رفيع المنزلة. من أشهر مؤلّفاته (تفصيل وسائل الشيعة إلىٰ تحصيل مسائل الشريعة) المعروف بوسائل الشيعة، توطّن الشيخ الحرّ العامليّ في المشهد الرضويّ المقدّس، ومُنح منصب (شيخ الإسلام) ومنصب القضاء، وصار من أعاظم علماء خراسان، إلىٰ أن تُوفّي في (٢١) من شهر رمضان سنة (١١٠٤ هجريّة). ودفن إلىٰ جوار الإمام الرضا عليه السلام في مدينة مشهد المقدّسة».

(٢) رجال النجاشي: ٤.

أبو الحسن التميمي ... إلىٰ آخره.

[٣] ربيعة بن سميع، له كتاب في زكاة الغنم ... إلىٰ آخره.

[٤] سليم بن قيس الهلالي، له كتاب، يكنّىٰ أبا صادق ... إلىٰ آخره.

[٥] الأصبغ بن نباتة المجاشعي، كان من خاصّة أمير المؤمنين عليه السلام وعمّر بعده، روىٰ عنه عهد الأشتر ووصيّته إلىٰ ولده محمّد ... إلىٰ آخره.

[٦] عبيد الله بن الحرّ الجعفي الفارس الفاتك الشاعر، له نسخة يرويها عن أمير المؤمنين(، قال أبو العباس أحمد بن نوح ... إلىٰ آخره»[1].

[من الأصول الحديثية المشهورة]

ثمّ اعلم أنّ من الأصول المشهورة بالأصول الأربع مائة بعضها موجود في زماننا هذا، منها:

أصل علي بن جعفر، وهو أصل متواتر معتبر مشتمل علىٰ أكثر الفقه.

ومحاسن البرقي، وهو أيضاً من الأصول المعتبرة، وقد نقل عنه الكليني وكلّ مَن تأخّر عنه من المؤلّفين كما قاله المجلسي رحمه الله.

وطبّ الرضا عليه السلام للحسن بن محمّد بن جمهور.

وكتاب **التوحيد** وكتاب **الإهليلجة** عن الصادق عليه السلام برواية المفضّل بن عمر.

قال المجلسي رحمه الله في **البحار**: «وقال السيّد ابن طاووس في كتاب

---

(١) رجال النجاشي: ٤ وما بعدها.

المحجّة لثمرة المهجة فيما أوصىٰ إلىٰ ابنه: انظر كتاب المفضّل بن عمر الذي أملاه عليه الصادق عليه السلام فيما خلق الله جلّ جلاله من الآثار، وانظر كتاب الإهليلجة وما فيه من الاعتبار»[١].

وقال السيّد أيضاً في كتاب **أمان الأخطار**: «ويصحب المسافر معه كتاب **الإهليلجة** وهو كتاب مناظرة الصادق عليه السلام الهندي في معرفة الله جلّ جلاله بطرق غريبة عجيبة ضرورية حتّىٰ أقرّ الهندي بالإلهية والوحدانية، ويصحب معه كتاب المفضّل بن عمر الذي رواه عن الصادق عليه السلام في إنشاء العالم السفلي وإظهار أسراره، فإنّه عجيب في معناه»[٢].

والمجلسي رحمه الله بعدما عدهما في ضمن الكتب التي اعتمد عليها قال: «وكتابا التوحيد والإهليلجة قد عرفت حالهما، وسياقهما يدلّ علىٰ صحّتهما»[٣].

ورسالة للجواد عليه السلام في الجبر والتفويض.

وكتاب أمير المؤمنين عليه السلام إلىٰ محمّد بن أبي بكر في عهد ولايته بمصر، وهو مشتمل علىٰ أبواب الفقه.

ومن جملة الأصول الكبيرة الأشعثيّات، ويسمّىٰ **الجعفريّات** أيضاً يرويها محمّد بن الأشعث عن موسىٰ بن إسماعيل عن أبيه عن جدّه موسىٰ

---

(١) بحار الأنوار ١٤/١.

(٢) بحار الأنوار ١٥/١.

(٣) بحار الأنوار ٣٢/١.

ابن جعفر عليه السلام .

وكتاب الزهد من أصول عمدة المحدّثين الشيخ الثقة الحسين بن سعيد الأهوازي .

ومنها الصحيفة السجادية .

ومنها أصول صغار في مجلّد واحد بلغ خمسة عشر أصلاً وجدت بخطّ صاحب **الوسائل** لكنّه لم ينقل عنها في **الوسائل** لعدم وثوقه بها .

منها :

[١] **أصل العلاء بن رزين**[١] ، وجَدَه المجلسي رحمه الله بخطّ جدّ الشيخ البهائي الشيخ علي الجبعي منقولاً عن خطّ الشهيد الأوّل عن خطّ ابن إدريس الحلّي ، والبقية وجدت بخطّ صاحب **الوسائل** وهي هكذا :

[٢] **أصل تقي بن ناصح** .

[٣] **كتاب زيد الزرّاد** .

[٤] **كتاب أبي سعيد العصفري** .

[٥] **كتاب زيد النرسي** .

[٦] **كتاب جعفر بن محمّد الحضرمي في الديات** .

[٧] **كتاب محمّد بن مثنّى الحضرمي** .

[٨] **كتاب عبد الملك بن حكيم** .

---

(١) «علاء بن رزين القلاء ، ثقفي . . . كان ثقة وجهاً» . رجال النجاشي ترجمة رقم : ٨١١ ، ص٢٩٨ .

[٩] كتاب مثنّىٰ بن ا لوليد الحنّاط[١]

[١٠] كتاب الحسين بن عثمان بن شريك .

[١١] كتاب عبد الله بن يحيىٰ الكاهلي .

[١٢] كتاب نوادر علي بن أسباط .

[١٣] أصل عاصم .

بقي الكلام بعد ما عرفت من طبقات مَن يؤخذ عنه الحديث من الأصول والكتب وأنّها ثلاث طبقات بل أربع : **الأصول الأربعمائة** ومر آنفاً ذكر ما هو موجود منها ، ثمّ الكتب المتقدّمة كـ **نوادر الحكمة وكتاب الحسين بن سعيد** وغيرهما من الكتب التي ذكرنا نبذة منها ، ثمّ **الكتب الأربعة** ، ثم **الكتب الثلاثة** المتأخرة **البحار والوسائل والوافي** وعرفت أنّ كل لاحقة منها تأخذ من سابقتها بل من غيرها . فينبغي أن نذكر بعض التي عليها مدار فقه الإمامية مع ذكر أحوال مصنّفيها إجمالاً .

[الاصطلاحات الراجعة إلىٰ الكتب الأربعة]

[الاصطلاحات الراجعة إلىٰ كتاب الكافي]

أمّا **الكافي** فهو لثقة الإسلام محمّد بن يعقوب بن إسحاق ، أبي جعفر الكليني بالنون بعد الياء وبضمّ الكاف وفتح اللام ، وما في **القاموس** من أنّ كلين كأمير قرية بالريّ منها محمّد بن يعقوب من فقهاء الشيعة اشتباه ،

---

(١) في الأصل : المثنّى لوليد الحنّاط . ولعلّه سهو والمعروف ما أثبتناه .

وكان خاله علّان الكليني الرازي.

وكان أبو جعفر رحمه الله شيخاً من أصحابنا في وقته بالريّ ووجههم، وكان أوثق الناس في الحديث وأثبتهم، صنّف كتاب **الكافي** في عشرين سنة، ومات ببغداد سنة ثمان وعشرين وثلثمائة، كذا في **رجال الميرزا** نقله عن الشيخ الطوسي[1].

ويشتمل كتاب **الكافي** على ثلاثين كتاباً، أوّلها كتاب العقل وآخرها كتاب الروضة.

وله مصنّفات أُخر، منها: كتاب **الرسائل** ينقل عنه ابن طاووس، وكتاب **الرجال**، وكتاب **ما قيل في الأئمّة عليهم السلام من الأشعار**، وكتاب **تعبير الرؤيا**، وكتاب **الردّ على القرامطة**، ولكنّها غير موجود منها سوى **الكافي** في زماننا الذي هو كالنار على المنار، وهو أوثق الكتب الأربعة وأكبرها وأمتنها، إذ كان عصره (أوان الغيبة الصغرى، وكان له غاية التمكّن من تحصيل العلم، حيث كان بعض شيوخه من الوكلاء، ولذا كلّما استشكل في مسألة راجع بها[2] الحجّة عليه السلام مكاتبة بتوسّط الوكلاء فيظهر جوابه على مكتوبه، فلذا نقل عن بعض أنّ مراسيل الكليني ـ كما إذا عَبّر بلفظ رُوي من دون الإسناد ـ نقلت بدون واسطة مكاتبة عن الحجّة ولم يصرّح باسمه عليه السلام للتقية.

---

(١) العبارة غير موجودة في فهرست الطوسي ولعلّها من سهو القلم وهي موجودة في فهرست النجاشي: ٣٧٧ ترجمة رقم: ١٠٢٦. مع اختلاف في العبارة.

(٢) في الأصل: (راجعها مع بها)، ومأثبتناه موافق للسياق.

مع وجود الكتب الكثيرة من الأخبار عنده ليس منها في زماننا هذا إلاّ واحد من ألف، ويستكشف ذلك من المراجعة في كتب القدماء مع ما أنفقوه من المبالغ الخطيرة على العلم كما يقال في ترجمة محمّد بن مسعود بن محمّد بن عيّاش السمرقندي أنّ له كتباً كثيرة تزيد على مائتي مصنّف، وأنفق على العلم والحديث تركة أبيه سائرها، وهي ثلثمائة ألف دينار، وكانت داره كالمسجد ما بين ناسخ وقارئ ومقابل ومعلّق مملوءةً من الناس، ومن جملة تصانيفه التفسير المعروف بـ **تفسير العيّاشي**، ولا يوجد في عصرنا هذا من كتبه إلاّ هذا التفسير ناقصاً.

فتلخّص: أنّ للكافي علوّ شأن وارتفاع درجة وجلالة مرتبة من حيث المتانة والقوّة ليست لغيره؛ لاجتماع كلّ ما يوجب الوثاقة فيه.

ولا يتوهّم قطعية صدور أخباره كما قاله بعض الإخباريّين، إذ كونه كذلك لا يوجب إلّا قوّة في اعتباره، إذ ليس أخباره كلّها مسؤولاً عنها من الإمام عليه السلام بنحو المكاتبة، ولم يثبت كونه معروضاً على الإمام عليه السلام كما هو المشهور أنّ الحجّة عليه السلام قال بعد عرضه أنّ الكافي كاف لشيعتنا ـ لكلّ خبر كان عنده [...][1] فيه.

ولا ملازمة بين اعتباره عنده وصدوره عن المعصوم عليه السلام، ولكن الأسباب المذكورة مع جلالة قدره وعلوّ شأنه وإحاطته بالأخبار يوجب زيادة وثاقته على ساير الكتب.

---

(١) كلمة غير واضحة في الأصل.

ثمّ إنّ للكافي اصطلاحين :

[الاصطلاح] **الأوّل** : إنّه نقل العلّامةﷺ في **الخلاصة** وغيره أنّه قال : كلّما كان في كتابي **الكافي** عدّة من أصحابنا عن أحمد بن محمّد بن عيسىٰ فهم : محمّد بن يحيىٰ العطّار ، وعليّ بن موسىٰ الكمنداني وداود بن كورة ، وأحمد بن إدريس ، وعلي بن إبراهيم بن هاشم .

قال : وكلّما قلت في كتابي المشار إليه : عدّة من أصحابنا عن أحمد بن محمّد بن خالد البرقي فهم : علي بن إبراهيم بن هاشم ، وعلي بن محمّد بن عبد الله أذينة ، وأحمد بن عبد الله بن أمية ، وعليّ بن الحسن .

وكلّما ذكرته في كتابي عدّة من أصحابنا عن سهل بن زياد فهم : عليّ ابن محمّد بن علّان ومحمّد بن أبي عبد الله ، ومحمّد بن الحسن ، ومحمّد بن عقيل الكليني[1] .

أمّا محمّد بن يحيىٰ العطّار ، وأحمد بن إدريس ، وعلي بن إبراهيم الواسطة بينهﷺ وبين أحمد بن محمّد عيسىٰ ، فهم من الأجلّاء ، وقد ثبتت وثاقتهم وجلالة قدرهم .

وأمّا داود بن كورة فلم تثبت وثاقته ، لكنّه هو المبوّب للمشيخة للحسن ابن محبوب ومرتّب لنوادر البزنطي وإن حُكيَ عن التعليقة للآغا البهبهاني أنّ الظاهر إنّه من الأجلاء وهو من مشايخ الكليني[2] ، وعدم ثبوت وثاقته لا يضرّ

---

(١) خلاصة الأقوال في معرفة الرجال : ٤٣٠ الفائدة الثالثة .

(٢) تعليقة الوحيد البهبهاني (محمّد باقر بن محمّد أكمل) علىٰ منهج المقال للميرزا محمّد بن علي بن إبراهيم الأسترآبادي : ١٧٣ .

بعد ثبوت وثاقة واحد من الوسائط كعدم ثبوت وثاقة محمّد [الظاهر: علي] ابن موسىٰ الكمنداني.

وأمّا الوسائط بينه وبين البرقي فقد عرفت أنّ عليّ بن إبراهيم من الأجلّاء الذين لا يحتاج إلىٰ تعريف، وأمّا عليّ بن الحسن فهو مشترك بين الضعاف والثقات، ولم ينقل في الرجال في ترجمة هؤلاء المشتركين من انطبق عصره علىٰ عصر الكليني، فالظاهر أنّه مصحّف عليّ بن الحسين السعد آبادي المُصَنِّف لأحوال آل أعين، وهو من مشايخ الكليني والمؤدِّب لأبي غالب الزراري، جليل القدر، لكن لم تثبت وثاقته.

وأمّا علي بن محمّد بن عبد الله أذينة وأحمد بن عبد الله بن أمية فلم يُذكرا في الرجال بعنوان أمية وأذينة، والظاهر أنّ هاتين اللفظتين مصحفتان عن ابن بنته كما احتمله الآغا في تعليقته[1]، والمراد ابن بنت البرقي المعروف، وهو أحمد بن محمّد بن خالد بن عبد الرحمن بن علي البرقي، بأن يكون عبد الله الملقّب بأبي القاسم بندار البرقي، ويكون أحمد ومحمّد ابني بنت البرقي، وعلي بن محمّد هو عليّ بن محمّد بندار من مشايخ الكليني.

ويحتمل أن يكون عبد الله ابن بنت البرقي حتّىٰ يكون ابن ابنته لقب عبد الله حقيقة، ويكون أحمد ومحمّد ابني بنت البرقي.

وعلىٰ أيّة حال يكون علي وأحمد من الثقات.

---

(١) تعليقة الوحيد البهبهاني علىٰ منهج المقال: ٦٨.

وأمّا علي بن محمّد بن علّان من الوسائط بينه وبين سهل، فهو علي ابن محمّد بن إبراهيم بن أبان الرازي.

قال (الميرزا): «اتفقت النسخ علىٰ علي بن محمّد بن علّان، والموجود في الرجال علي بن محمّد المعروف بعلّان»[١] انتهىٰ.

وهو ثقة جليل وكثيراً ما يروي الكليني في أوّل روايات **الكافي** عن عليّ بن محمّد، وحينئذ كان مشتركاً بين الرازي المذكور وبندار المعروف؛ لكن لا يقدح اشتراكهما بعد ثبوت وثاقتهما.

وأمّا محمّد بن عقيل الكليني فهو مهمل، لكن في التعليقة ذكر أنّ محمّد بن عقيل الكليني من عدّة الكليني في روايته عن سهل بن علقمة بن الأسود النخعي الصحابي في مالك الأشتر ما يظهر منه حسنه وأوصىٰ إليه فأوصىٰ إلىٰ أبي القاسم بن روح، انتهىٰ[٢].

مضافاً إلىٰ كونه من مشايخ الكليني واعتماده عليه في رواياته، وعلىٰ فرض ثبوت إهماله وعدم إحراز حاله لا يقدح في قبول الرواية بعد ثبوت وثاقة غيره من الوسائط ولو كان واحداً.

وأمّا محمّد بن أبي عبد الله فقال الميرزا ﷺ: «الظاهر أنّه محمّد بن جعفر الأسدي الثقة»[٣]، انتهىٰ.

---

(١) منهج المقال: ٤٠١، الخاتمة، الفائدة الأُولىٰ.

(٢) تعليقة الوحيد البهبهاني علىٰ منهج المقال: ٣١٦.

(٣) منهج المقال: ٤٠١، الخاتمة، الفائدة الأولىٰ.

وهو من الوكلاء كما حكي عن الشيخ الطوسيﷺ أنّه كان في زمان السفراء المحمودين أقوام ثقات ترد عليهم التوقيعات من قبل المنسوبين للسفارة من الأصل، منهم أبو الحسين محمّد بن جعفر الأسدي.

ثمّ قال بعد ذلك: «ومات الأسدي علىٰ ظاهر العدالة لم يتغيّر ولم يطعن عليه»[١].

ولكن النجاشي ذكر في ترجمته أنّه ثقة صحيح الحديث، إلاّ أنّه كان يروي عن الضعفاء وكان يقول بالجبر والتشبيه[٢].

ويمكن توجيهه بأنّه كان كذلك في السابق ثمّ تبدّل رأيه، مضافاً إلىٰ ما قال في التعليقة: «والظاهر أنّ النجاشي توهّم من كتبه كما نشاهد في أمثال زماننا أنّ الفضلاء يرمون أمثالهم بالعقائد الفاسدة بالتوهّم».

ثمّ قال نقلاً عن جدّه (قدّس سرّهما): «الظاهر أنّه كان يروي أخبار الجبر والتشبيه، كما رواه الأكثر وورد به القرآن المجيد بحسب الظاهر، وردّه علىٰ أهل الاستطاعة لا يستلزم كونه جبريّاً؛ لإمكان كونه قائلاً بالحقّ من أنّه لا جبر ولا تفويض؛ ولمّا كان الأكثر علىٰ الاستطاعة تبعاً للمعتزلة ضعّفوا من لم يقل بها، ولو كان فاسد المذهب كيف يعتمد عليه الصاحب ويجعله بابه، وروىٰ في **كمال الدين** و**غيبة الشيخ** أخباراً كثيرة تدلّ علىٰ وكالته له وظهور

---

(١) الغيبة، للشيخ الطوسي: في ذكر السفراء المحمودين الثقات الذين ترد عليهم التوقيعات، الحديث ١.

(٢) رجال النجاشي، ترجمة رقم: ١٠٢٠، ص٣٧٣.

المعجزة علىٰ يده».

وقال أيضاً: «وروىٰ في **كمال الدين** أخباراً كثيرة تدلّ علىٰ جلالته وعظم مرتبته من صاحب الزمان عليه السلام» إلىٰ أنْ قال: «ذكر بعض الفضلاء المتبحّرين أنّ أهل قم علىٰ الجبر والتشبيه سوىٰ ابن بابويه، والسبب ما ذكرنا، وعدم تأويلهم ما دلّ عليهما، إمّا بناء علىٰ الظهور أو عدم جرأتهم علىٰ التأويل، بل يقولون مجمل له محمل»[1]. انتهىٰ.

فعُلم ممّا ذكرنا أنّه ثقة جليل القدر لا شبهة فيه، ولا يخفىٰ عدم التنافي في كلام النجاشي بين قوله بوثاقته وصحّة حديثه وقوله بأنّه كان يقول بالجبر والتشبيه علىٰ تقدير صحّة نسبة هذه العقيدة له ولو حال روايته؛ لأنّ المراد بالصحّة الصحّة عند القدماء بمعنىٰ حصول الاطمئنان من قوله، وهذا يجامع روايته عن الضعفاء أو معتقداً لتلك العقيدة. نعم، لو كان المراد بالصحّة ما عند المتأخّرين كان التنافي ظاهراً.

وأمّا محمّد بن الحسن فهو الصَفّار[2]، ثقة، جليل، من مشايخه وفي طبقته، صاحب **بصائر الدرجات**.

---

(١) تعليقة الوحيد البهبهاني علىٰ منهج المقال: ٦٨.

(٢) «محمّد بن الحسن بن فروّخ الصفّار، مولىٰ عيسىٰ بن موسىٰ بن طلحة بن عبيدالله بن السائب بن مالك بن عامر الأشعري، أبو جعفر الأعرج، كان وجهاً في أصحابنا القمّيّين، ثقة، عظيم القدر، راجحاً، قليل السقط في الرواية. له كتب، منها: كتاب الصلاة، كتاب بصائر الدرجات، توفّي محمّد بن الحسن الصفّار بقم سنة تسعين ومائتين». رجال النجاشي، ترجمة رقم: ٩٤٨، ص٣٥٤.

وأمّا الاصطلاح الثاني: فهو أنّه ـ كما نقل في **الوسائل**[١] ـ يبني الروايات بعضها علىٰ بعض، ومعنىٰ البناء أنّه لو كان في سند الحديثين رواة مشتركون في نقلهما، ورواة منفردون في نقل أحدهما، فروىٰ أحد الحديثين بسنده كلّه، ثمّ في الحديث الثاني لا يذكر تلك الجماعة المشتركة في النقل بل يحذفهم ويبتدأ في النقل من الطائفة المنفردة، ويسمّىٰ بالبناء اصطلاحاً.

ومعرفته في موارده موقوفة علىٰ معرفة طبقات الرجال أو علىٰ قرينة أخرىٰ، وليس هذا من خواصّه، بل هو ديدن كثير من المحدّثين كما في **الوسائل**.

[الاصطلاحات الراجعة إلىٰ كتاب من لا يحضره الفقيه]

وأمّا الصدوق فهو محمّد بن عليّ بن الحسين بن موسىٰ بن بابويه القمّي، أبو جعفر، نزيل الريّ، وهو أشهر وأعرف من أنْ يُوصَف، قيل: له نحو من ثلاثمائة مصنَّف ذكر (الميرزا) أكثرها، وهو متأخر طبقة عن الكليني، كما أنّ المفيد متأخّر عنه، والشيخ متأخّر عن المفيد.

وهو أوّل من عنون الأخبار بأساليب رشيقة لم يسبقه إليه أحد، مثل جمعه الأخبار المفسِّرة بعضها لبعض في كتاب واحد وهو كتاب **معاني الأخبار**، وإيراده الأخبار الواردة في علل الشرائع والأحكام في كتاب **العلل**، وكتاب **الخصال** مدوَّن أيضاً بطراز مخصوص.

---

(١) الوسائل ٣٠/١٤٧ في أوّل الفائدة الثالثة.

وجرىٰ اصطلاحه في **من لا يحضره الفقيه** ـ أحد الكتب الأربعة ـ علىٰ حذف الإسناد منه إلىٰ صاحب الكتاب الذي روي عنه، واقتصاره في ذكر الأسانيد علىٰ صاحب الكتاب إلىٰ المعصومعليه السلام، ويسمّىٰ هذا النحو من حذف السند تعليقاً روماً للاختصار، ثمّ ذكر في آخر **الفقيه** الوسائط بينه وبين كلّ كتاب يروىٰ عنه.

[الاصطلاحات الراجعة إلىٰ كتاب التهذيب]

واقتفىٰ أثره الشيخ في **التهذيب**. وهو شرح لمقنعة المفيدرحمه الله في الجملة، وطريقه فيها إيراد الأخبار التي لها مدخلية في شرح المتن، وسلك فيه هذا المسلك إلىٰ مقدار من الصلاة ثمّ عدل عن ذلك وأورد الأخبار مستقصياً لا بعنوان الشرح بل مستقلاً، وسَلَك في مقام العدول مسلك الصدوق بحذف الإسناد إلىٰ صاحب الكتاب، كما مشىٰ علىٰ طريقة **الكافي** من أوّل الصلاة إلىٰ مقام العدول بذكر الإسناد كلّه، ولمّا لم يستقصِ الأخبار قبل العدول تصدّىٰ جبراً لما فات فزاد في التهذيب كتاب الزيادات وأورد فيه تلك الأخبار، ولأجل ذلك صار غير مرتّب، فرتّبه السيّد هاشم البحراني[1]، ثمّ اقتصر في مشيخته علىٰ مشايخ الرواة لكن

---

(١) ترتيب التهذيب للسيّد هاشم البحراني . . . ذكر صاحب الرياض أنّه كبير في مجلّدات أورد كلّ حديث في الباب المناسب له ونبّه علىٰ بعض الأغلاط التي وقعت في أسانيده . . .ثمّ إنّه شرحه بنفسه، وهو غير كتابه تنبيه الأريب في إيضاح رجال التهذيب. الذريعة إلىٰ تصانيف الشيعة، رقم: ٢٧٠ ص٦٥.

استقصىٰ في **الفهرست** [...][1] بأن يذكر الراوي وأحواله من حيث الجرح والتعديل ثمّ يذكر كتابه ثمّ ينقل سنده منه إليه، وهذا أتمّ وأفيد.

[الاصطلاحات الراجعة إلىٰ كتاب الاستبصار]

ثمّ إنّ **الاستبصار** كقطعة من **التهذيب** إذ غرضه في **التهذيب** نقل الأخبار علىٰ نحو الاستقصاء موافقة كانت أو مخالفة، وفي **الاستبصار** اقتصر علىٰ خصوص الأخبار المخالفة ظاهراً، وجمع بينها في الدلالة أو السند. والداعي علىٰ ذلك ارتداد بعض الناس عن مذهب الإمامية لوقوع الاختلاف الكثير بين أخبارهم ومالوا إلىٰ المذاهب الأُخر بتوهّم أنّ عدم الاختلاف يكشف عن حقيقة المذهب، ولم يعلموا أنّ موالينا أحاديثهم كلّها متوافقة لولا عروض بعض العناوين الثانوية من التقية لحفظ نفوس شيعتهم وأعراضهم وأموالهم من حكّام الجور الموجب لإيقاع الاختلاف بين الأخبار كما صُرّح به في بعضها[2]، ومثل دَسّ الدسّاسين ووضع المخالفين أخباراً ودسّها في أخبارنا[3]، فلذلك تعرّض الشيخ رحمه الله في **الاستبصار** لهذه الجهة.

---

(١) كلمة غير واضحة في الأصل.

(٢) راجع كتاب الحدائق الناضرة في أحكام العترة الطاهرة، الشيخ يوسف البحراني (ت ١١٨٦هـ)، مؤسّسة النشر الإسلامي التابعة لجماعة المدرّسين بقم المشرّفة، ج ١، المقدّمة الأولىٰ، ص ٤. فقد بسط الكلام في ذلك.

(٣) قال الصادق عليه السلام: «إنّ المغيرة بن سعيد، دسّ في كتب أصحاب أبي أحاديث لم

ولا ينافي ردّه لبعض الأخبار بتضعيف السند ما ذكره في أوّل كتابه من أنّ كلّ ما يرويه فيه يفتي علىٰ طبقه ؛ إذ ذلك من قبيل العموم المخصَّص .

وطريقته في **الاستبصار** كما في **التهذيب** بحذف السند وإيراده في مشيخته ، ونُقِل[1] أنّه صرّح انه يبتدئ بكلّ حديث باسم المصنّف الذي أخذ الحديث من كتابه أو صاحب الأصل الذي أخذ الحديث من أصله .

[فائدة]

ثمّ اعلم أنّ الصدوقﷺ قد أورد الأسانيد في مشيخة **الفقيه** بغير ترتيب ، وظاهر **الوسائل** جعلها مرتّبة علىٰ ترتيب الحروف مقدِّماً للأوّل فالأوّل علىٰ

يحدّث بها أبي ، فاتّقوا الله ولا تقبلوا علينا ما خالف قول ربّنا وسنّة نبيّنا محمّد» . رجال الكشّي : ١٩٥ .

وقال أيضاً : «إنّا أهل بيت صادقون لا نخلوا من كذّاب يكذب علينا فيسقط صدقنا بكذبه علينا عند الناس» . رجال الكشّي : ٢٥٧ .

«وقال يونس بن عبد الرحمن : وافيت العراق فوجدت جماعة من أصحاب أبي جعفر وأبي عبد اللهعليهما السلام متوافرين ، فسمعت منهم ، وأخذت كتبهم ، وعرضتها من بعد علىٰ أبي الحسن الرضاعليه السلام فأنكر منها أحاديث كثرة أن تكون من أصحاب أبي عبد اللهعليه السلام ، قال : (إنّ أبا الخطّاب كذّب علىٰ أبي عبد الله ، لعن الله أبا الخطّاب وكذلك أصحاب أبي الخطّاب ، يدسُّون من هذه الأحاديث إلىٰ يومنا هذا في كتب أصحاب أبي عبد الله ، فلا تقبلوا علينا خلاف القرآن» . رجال الكشّي : ١٩٥ .

(١) تفصيل وسائل الشيعة إلىٰ تحصيل مسائل الشريعة المعروف بوسائل الشيعة ، الفائدة الثانية : مشيختا التهذيب والاستبصار للشيخ الطوسيﷺ ٣٠/١٢٩ .

النهج المعروف، فراجع[١] فوائده في آخر **الوسائل**، ولم يغيّر شيئاً من كلامه سوىٰ الترتيب.

والعلّامةﷺ قد نقد تلك الأسانيد فحكم في بعضها بالوثاقة وفي آخر بالضعف، ولا يذكر بالتوثيق والتضعيف صاحب الكتاب الذي أخذ الحديث من كتابه، مثل قوله: إنّ طريق أبي جعفر إلىٰ عمّار الساباطي[٢] قويّ، فيه أحمد بن الحسن بن فضّال[٣] وهو فاسد المذهب ثقة[٤]. وإلىٰ عليّ بن جعفرعليه السلام صحيح.

وكذا نقد طرق الشيخ في **التهذيب والاستبصار**، وأمّا **الكافي** فحيث لم يحذف الإسناد بل يذكر جميع السند لم يميّز صاحب الكتاب عن غيره.

ثمّ المجلسي الثانيﷺ نقد في **وجيزته**[٥] رجال الأسانيد علىٰ وجه يشمل صاحب الكتاب، وأشار فيها إلىٰ الرموز التي عبّر فيها عن أحوالهم،

---

(١) المصدر السابق ٢١/٣٠.

(٢) «عمّار بن موسىٰ الساباطي أبو الفضل مولى، وأخواه قيس وصباح، رووا عن أبي عبد الله وأبي الحسنعليهما السلام، وكانوا ثقات في الرواية». رجال النجاشي، ترجمة رقم: ٧٧٩، ص٢٩٠.

(٣) «أحمد بن الحسن بن علي بن محمّد بن علي بن فضّال، يقال: إنّه كان فطحيّاً، وكان ثقة في الحديث». رجال النجاشي، ترجمة رقم: ١٩٤، ص٨١.

(٤) خلاصة الأقوال في معرفة الرجال: ٤٣٧.

(٥) كتاب مختصر في علم الرجال. طبع بأسم رجال المجلسي بترتيب وتحقيق عبد الله السبزالي سنة (١٤١٥هـ) ثمّ طبع سنة (١٤٢٠هـ) بمراجعة وتحقيق محمّد كاظم رحمان ستايش بمناسبة مؤتمر تكريم العلّامة المجلسي.

مثل :

ق : للثقة غير الإمامي .

وح : للممدوح .

وض : للضعيف .

وم : للمجهول .

مرتّباً علىٰ ترتيب حروف الهجاء ، ولو كان مذهبه خلاف المشهور يشير بـ: (ر) إلىٰ المشهور ثمّ يذكر مذهبه ، وقد يشير إلىٰ راوٍ كثير الرواية برسم النقاط عند ترجمته ، وظنّي أنّه شكل ٢ بالرقم الهندي .

فائدة

قد يكون في طريق الشيخ ﷺ إلىٰ الكتاب الذي ينقل عنه رجل ضعيف أو مجهول فيترآىٰ منه قدح في الحديث ، وليس كذلك لو كان في طريق الصدوق إليه سند معتبر ؛ إذ الشيخ كلّما ينقل يكون بإجازة المفيد المجاز من الصدوق ، فكأنّه ينقل عن الصدوق ، والمفروض ثبوت صحّة سند الصدوق إلىٰ ذلك الكتاب .

وبعبارة أخرىٰ : لو فرض خبر صحيح من صاحب الكتاب إلىٰ الإمام ، وكان في سند الشيخ إلىٰ ذلك رجل غير معتبر فلا يقدح لو كان سند الصدوق إلىٰ ذلك صحيحاً معتبراً وإن لم يذكر خصوص هذا الخبر ؛ لأنّ سند الشيخ وإنْ كان ضعيفاً لكنّه يروي كلّ ما أجازه الصدوق بالواسطة ، فتتّصل سلسلة

سنده إلىٰ هذا الكتاب بسند آخر صحيح وهو نقله عن المفيد عن الصدوق والمفروض صحّة سند الصدوق، فلا يبقىٰ مجال توهّم ضعف الخبر.

[اصطلاحات الكتب الثلاثة المتأخّرة]

بقي الكلام في اصطلاحات الكتب الثلاثة المتأخّرة، أعني **الوسائل والبحار والوافي**، وقد تقدّم أنّ **البحار** لا ينقل فيه من الكتب الأربعة، والسرّ فيه أنّ الكتب الأربعة لمّا كانت متواترة مضبوطة خاف عليها الهجر كسائر الكتب المتقدّمة المنقول عنها الكتب الأربعة.

قال في المجلّد الأوّل من **البحار** بعد ذكر الكتب التي اعتمد عليها: «اعلم إنّا تركنا إيراد أخبار بعض الكتب المتواترة كالكتب الأربعة وكتاب **نهج البلاغة**؛ لكونها متواترة مضبوطة [لعلّه][1] لا يجوز السعي في نسخها وتركها، وإن احتجنا في بعض المواضع إلىٰ إيراد خبر منها فهذه رموزها:

ك: للكافي.

ويب: للتهذيب.

صا: للاستبصار.

يه: لمن لا يحضره الفقيه.

نهج: لنهج البلاغة»[2]. انتهىٰ.

---

(١) إضافة من المصدر، لاحظ الهامش التالي.

(٢) بحار الأنوار ٤٩/١. في نهاية الفصل الثالث، وفيه: إضافة (لعلّه) قبل (لا يجوز).

وأمّا صاحب **الوافي** فلا يتعدّىٰ الكتب الأربعة بلا زيادة ولا نقصان، نعم قد يذكر بياناً في الموارد المحتاج إليها.

وأمّا **الوسائل** فيروي الكتب الأربعة وغيرها.

تنبيــه

لا يخفىٰ أنّ في اختصار الكتب ونقلها من غير اعتماد علىٰ قرينة محكمة؛ تُرتّب عليه مفسدة ولو بعد فقدان ذلك الكتاب، كما اتّفق لـ **تفسير العيّاشي** في أسانيده، حيث إنّه ذكر فيه إسناده وطرقه صريحاً، ثمّ الملّاﷺ حذف تلك الأسانيد معتذراً بأنّه ليس لي إليها إجازة حتّىٰ يصحّ نقلها منه، وهذا كما ترىٰ!.

ولذا قال المجلسي في مقام تعداد الكتب التي اعتمد عليها:

«و**تفسير العيّاشي**، روىٰ عنه الطبرسي وغيره، ورأينا منه نسختين قديمتين، وعُدّ في كتب الرجال من كتبه، لكنّ بعض الناسخين حذف أسانيده للاختصار، وذكر في أوّله عذراً هو أشنع من جرمه»[1]. انتهىٰ.

ولذا اشتبه صاحب **الوسائل** فزعم أنّ رسالة المحكم والمتشابه للسيّد المرتضىٰ كلّها منقولة من تفسير النعماني، مع أنّ فيها تصرّف من السيّدﷺ ومنشأ الاشتباه عدم القرينة المعيّنة.

إذا عرفت ذلك فاللازم الشروع في بيان خصوصيّات واصطلاحات

---

(١) بحار الأنوار ٢٩/١.

الكتب الثلاثة ، فنقول :

[خصوصيّات واصطلاحات الوسائل]

أمّا **الوسائل** فهو أجمع الكتب للأخبار المتعلّقة بالفروع ، وذكر فيه اثنتي عشرة فائدة مهمّة[1] :

الأولىٰ : في ذكر طرق الشيخ الصدوق .

الثانية : في ذكر طرق الشيخ﵀ .

الثالثة : في بيان اصطلاحات (الكافي) .

الرابعة : في ذكر الكتب المعتمدة التي نقل عنها ، فيبدأ أوّلاً ، بذكر أسامي الكتب الأربعة وأسامي مصنّفيها ؛ لأنّها أقدم وأشهر وأمتن ، ثمّ يذكر سائر الكتب بأسامیها وأسامي مصنّفيها ، وعدّ منها ثمانين كتاباً ، ثمّ يذكر الكتب التي ينقل عنها بالواسطة ويذكر أسامي مصنّفيها ، وتبلغ أربعاً وتسعين كتاباً ، ثمّ قال : «وأمّا ما نقلوا عنه ولم يصرّحوا باسمه فكثير جدّاً مذكور في كتب الرجال تزيد علىٰ ستّة آلاف وستمائة كتاب علىٰ ما ضبطناه»[2] .

الخامسة : في ذكر بعض الطرق التي روىٰ بها الكتب المذكورة تيمّناً وتبرّكاً لا لتوقّف العمل ؛ لتواتر تلك الكتب وقيام القرائن علىٰ صحّتها وثبوتها ، ثمّ ذكر مشايخ إجازته إلىٰ غير ذلك ممّا ذكره في تلك الفائدة .

---

(١) راجع الوسائل ج٣٠ .

(٢) الوسائل ١٦٦/٣٠ في آخر الفائدة الرابعة .

السادسة : في ذكر شهادة جمع بصحّة الكتب المذكورة وأمثالها، كالكليني، والصدوق والشيخ في **العدّة**. ثمّ ذكر كلام البهائي في معنىٰ الصحيح عند القدماء، والشهيد الثاني، والكفعمي، والطبرسي في أوّل **الاحتجاج**، وعلي بن إبراهيم القمّي، والسيّد علي بن طاووس، وابن شهر آشوب، والمحقّق في **المعتبر** والحلّي في **السرائر**.

السابعة : في ذكر أصحاب الإجماع، ثمّ نقل كلام الكشّي، ثمّ ذكر نبذة من الأصول المعتمدة عن الشيخ في **الفهرست**، ثمّ ذكر جماعة وثّقهم الأئمّة، ثمّ ذكر كلام الشهيد في شرح الدراية في طرق العدالة وحال مشايخ الإجازة.

الثامنة : في ذكر القرائن ... إلىٰ آخر ما ذكر في الفوائد، فيلحظ.

[خصوصيّات واصطلاحات البحار]

بقي الكلام في بيان ما يتعلّق بـ **البحار**، أمّا ترجمة مؤلّفه فمذكورة في **الأمل**[1] لصاحب **الوسائل**، وأمّا الرموز فبيانها طويل فليرجع إلىٰ المجلّد الأوّل منه ففيه كلام طويل لا يخلو من فائدة، بل فوائد جَمّة؛ لأنّه يتعرّض فيه إجمالاً لصحّة الكتب وبيان من نسبت له وترجمته إجمالاً أو إشارة، لكن كان الأولىٰ عدم ذكرها بالرمز؛ لأنّه ربّما يوجب الاشتباه ولعدم الاعتماد علىٰ النسّاخ مع تقارب الصور.

وذكر في آخر كلامه بيان اصطلاحاته في **البحار** وملخّص ما ذكر أنّه لم

---

(١) أمل الآمل ٢٤٨/٢ ـ ٢٤٩، ترجمة ٧٣٣.

يحذف الأسانيد لئلّا تنحطّ عن درجة المسانيد فيفوت التمييز بين الصحيح وغيره، ولم يذكر جميع رجال الخبر بأسمائهم وألقابهم حذراً من الإطناب، بل اكتفىٰ في المشاهير بذكر آبائهم أو لقبهم وأسمائهم بلا نسبة إلىٰ الجدّ والأب، وبالإشارة إلىٰ جميع السند إن كان يتكرّر كثيراً برمز وعلامة فمهّد في صدر الكتاب، ثمّ ذكر ما اختصره من الكتب، فقال:

أمّا ما اختصرناه من إسناد قرب الإسناد فكلّما كان فيه أبو البختري فقد رويناه عن السندي بن محمّد البزّاز عن أبي البختري.

وكلّما كان عن حمّاد بن عيسىٰ فهو بهذا الإسناد: محمّد بن عيسىٰ والحسن بن طريف وعلي بن إسماعيل كلّهم عن حمّاد.

وكلّما كان فيه ابن سعد عن الأزدي فهو أحمد بن إسحاق بن سعد عن بكر بن محمّد الأزدي.

وكلّما كان فيه ابن طريف عن ابن علوان فهما الحسن بن طريف عن الحسين بن علوان، وهكذا في سائر الكتب.

ثمّ ذكر المفردات المشتركة في الرواة وألقابهم وكناهم وبيّن المراد منها، ثمّ ذكر طرق العامّة... إلىٰ آخر ما ذكر هنا ممّا لابدّ من مراجعته فإنّ فيه فوائد جَمّة[1].

[فائدة]

وطريقة أرباب التصنيف مختلفة من حيث ذكر السند وعدمه، فبعض

---

(١) راجع بحار الأنوار ج١.

يحذف الإسناد كلّه ويعبّر عن المعصوم بالضمير كما في أصل عليّ بن جعفر، وبعض يذكر السند كما في **الأشعثيات**، وبعض يحذف بعضاً ويذكر بعضاً كما في **البحار**.

وأمّا **الوافي** فهو مشتمل على خصوصيّات ورموزات مذكورة فيه فليرجع إليه.

إيقاظ

ليعلم أنّ صاحب **الوسائل**ﷺ مع أنّه ذكر في **الفهرست** وفي **أمل الآمل** أنّ رسالة **إزاحة العلّة في معرفة القبلة** لشاذان بن جبرئيل القمّي نسبها فيما عندي من النسخة إلى الفضل بن شاذان بن الخليل القمّي الذي هو من أعيان أصحاب الرضاعليه السلام في جميع المواضع المذكورة في القبلة من كتاب الصلاة، والظاهر أنّ ذلك من اشتباه النسّاخ وإن كان مستبعداً من جهة تعدّد الموارد فليلحظ.

وقد تقدّم أيضاً الإشارة إلى نسبته رسالة **المحكم والمتشابه** للسيّد المرتضى إلى **تفسير النعماني** وذكر غيره ـ الحاج النوريﷺ[1] ـ في ترجمة الحسن بن علي ابن أبي حمزة أنّ التفسير الذي ألّفه النعماني كلّه خبر واحد أخرجه بإسناده إلى الصادقعليه السلام عن آبائه عن أمير المؤمنينعليه السلام في أنواع الآيات وأقسامها، وذكر الأمثلة لكلٍّ من القسمين، وذكر ملخّصه عليّ بن

---

(١) خاتمة مستدرك الوسائل ٤/٢٤٣.

إبراهيم في تفسيره، والسيّد الأجلّ علم الهدىٰ اختصر تفسير النعماني ويعرف بـ **رسالة المحكم والمتشابه**، والشيخ الجليل سعد بن عبد الله غَيّر ترتيب الخبر وجعله مبوّباً وَفرّقه علىٰ الأبواب، انتهىٰ.

بل ببالي أنّه ذكر في كلام له أنّه لاحظ الأصل فوجده مطابقاً له، ومع ذلك فقد طعن بعض في الرسالة بأنّها مشتملة علىٰ كلام السيّد مع عدم القرينة المميّزة؛ لعدم الفصل بمثل (أقول) ونحوها، فلابدّ من الملاحظة.

وممّا يخدش به صاحب **الوسائل** أنّه مع اختلاف النسخ يُرَجِّح نسخة ثمّ يروي بلا إشارة منه إلىٰ ذلك، مع أنّ الترجيح إنّما هو باجتهاده وحدسه، فلابدّ من الملاحظة مع اختلاف النسخ.

وأيضاً فهو قد يفسّر بعض المشتركات لبعض القرائن من دون تنبيه منه علىٰ ذلك، بحيث يترآىٰ أنّ ذلك البيان من الراوي مع أنّه منهﷺ، وهو كثير، منه ما في باب استحباب الصلاة في أوّل الوقت، قال: وبإسناده عن الحسين ابن سعيد، عن النضر وفضالة، عن ابن سنان ـ يعني عبد الله ـ عن أبي عبد اللهعليه السلام[1] مع أنّ التهذيب[2] خال عن ذكره، يعني عبد الله. ونحوه غيره فليلحظ.

وقد يسقط بعض المتون لاعتقاد اتحاد الرواية لاتحاد الراوي، كما فعل ذلك في باب وجوب الإعادة علىٰ مَن ترك الاستقبال عامداً فروىٰ في آخره

---

(١) الوسائل ١١٩/٤، أبواب المواقيت/ ب ٣/ ح٤.

(٢) تهذيب الأحكام ٣٧/٢ ـ ٣٨، حديث ١٢٣.

عن محمّد بن الحسن، عن الطاطري، عن محمّد بن زياد، عن حمّاد، عن معمر بن يحيىٰ، قال: سألت... إلىٰ آخره[١]، واقتصر عليه، مع أنّ الشيخ﵀ في **التهذيب**[٢] روىٰ المتن المذكور بتفاوت يسير بالطريق المذكور عن معمر ابن يحيىٰ تارة، وأخرىٰ عن عمرو بن يحيىٰ، **فاقتصر في الوسائل** علىٰ الأوّل وترك الثاني؛ لاعتقاده كونهما خبراً واحداً بطريق واحد وأنّه معمر بن يحيىٰ فليلحظ.

---

(١) الوسائل ٣١٣/٤، أبواب القبلة، ب ٩/ ح٥. في الإسلامية ج٣ ص٢٢٨ معمر بن يحيىٰ. وفي طبعة آل البيت عمرو بن يحيىٰ، وعلىٰ كلٍّ حال روي في الوسائل رواية واحدة.

(٢) تهذيب الأحكام في شرح المقنعة للشيخ المفيد رضوان الله عليه تأليف شيخ الطائفة أبي جعفر محمّد بن الحسن الطوسي (ت ٤٦٠ هـ) حقّقه وعلّق عليه السيّد حسن الموسوي الخرسان، ٢: ٤٦ / ح ١٤٩، ١٥٠.

المصادر

١ ـ **أمل الآمل في أحوال (تراجم) علماء جبل عامل** : للحرّ العاملي (الشيخ محمّد ابن الحسن) (ت ١١٠٤هـ) .

٢ ـ **بحار الأنوار الجامعة لدرر أخبار الأئمّة الأطهار** : للمجلسيﷺ محمّد باقر بن محمّد تقي) (ت ١١١١هـ) ، بيروت ـ لبنان .

٣ ـ **تعليقة الوحيد البهبهاني (محمّد باقر بن محمّد أكمل) علىٰ منهج المقال** : للميرزا محمّد بن علي بن إبراهيم الأسترآبادي ، الطبعة الحجرية كتبه : عبد المجيد ابن محمّد مهدي العلي آبادي اليزدي .

٤ ـ **تذكرة المتبحّرين** : للحرّ العاملي (الشيخ محمّد بن الحسن) (ت ١١٠٤هـ) .

٥ ـ **تهذيب الأحكام في شرح المقنعة** (للشيخ المفيد) لشيخ الطائفة أبي جعفر محمّد بن الحسن الطوسي (ت ٤٦٠ هـ) حقّقه وعلّق عليه السيّد حسن الموسوي الخرسان .

٦ ـ **الحدائق الناضرة في أحكام العترة الطاهرة** : للشيخ يوسف البحراني (ت ١١٨٦هـ) ، مؤسّسة النشر الإسلامي التابعة لجماعة المدرّسين بقم المشرّفة .

٧ ـ **خاتمة مستدرك الوسائل** : للمحدّث الميرزا الشيخ حسين النوري الطبرسي (ت ١٣٢٠ هـ) ، تحقيق مؤسّسة آل البيتﷺ لإحياء التراث .

٨ ـ **الخلاصة : خلاصة الأقوال** : للعلّامة الحلّي (أبي منصور بن يوسف بن المطهّر الأسدي) (ت ٧٢٦هـ) ، تحقيق : الشيخ جواد القيّومي ، مؤسّسة نشر الفقاهة ، الطبعة الأولىٰ ،١٤١٧هـ .

٩ ـ الذريعة إلىٰ تصانيف الشيعة : لآقا بزرگ الطهراني (محمّد محسن) ، (ت١٣٨٩هـ) دار الأضواء .

١٠ ـ رجال النجاشي (فهرست أسماء مصنّفي الشيعة) : للنجاشي (الشيخ أبو العبّاس أحمد بن علي الأسدي الكوفي) (ت ٤٥٠هـ) ، تحقيق : السيّد موسىٰ الشبيري الزنجاني ، الناشر : مؤسّسة النشر الإسلامي التابعة لجماعة المدرّسين ـ قم ،٧ ١٤٠هـ ، الطبعة الأولىٰ .

١١ ـ رجال الطوسي : للشيخ الطوسي (أبو جعفر محمّد بن الحسن بن علي) (ت ٤٦٠هـ) ، تحقيق : الشيخ جواد القيّومي الأصفهاني ، الناشر : مؤسّسة النشر الإسلامي التابعة لجماعة المدرّسين ، ١٤١٥هـ.

١٢ ـ رجال الكشّي : (اختيار معرفة الرجال) ، للطوسي (أبو جعفر محمّد بن الحسن ابن علي) (ت ٤٦٠هـ) ، صحّحه وعلّق عليه وقدّم له ووضع فهارسه : حسن المصطفوي ، منشورات : دانشكاه مشهد .

١٣ ـ الرعاية في شرح البداية في عِلم الدراية : للشهيد الثانيّ (زين الدين بن علي العاملي) (ت ٩٦٥ هـ) ، ضبط نصّه ٤٦٠هـ ، تحقيق : الشيخ جواد القيّومي ، مؤسّسة نشر الفقاهة ، الطبعة الأولىٰ ، ١٤١٧هـ.

١٨ ـ الفوائد الرجاليّة في الرجال والدراية : للشيخ مهدي الكجوري الشيرازي (ت١٢٩٣هـ) ، تحقيق : محمّد كاظم رحمان ستايش .

١٩ ـ الكافي : للكليني (محمّد بن يعقوب) (ت ٣٢٩هـ) ، تحقيق : الشيخ محمّد جواد الفقيه ، دار الأضواء ـ بيروت ، ١٤١٣هـ ـ ١٩٩٢م ، الطبعة الأولىٰ .

٢٠ ـ كلّيات في علم الرجال : للسبحاني (الشيخ جعفر) ، الناشر : مؤسّسة النشر الإسلامي التابعة لجماعة المدرّسين ، قم ـ إيران ، ١٤١٥هـ.

٢١ ـ منتهىٰ المقال في أحوال الرجال : للحائري (الشيخ أبو علي محمّد بن إسماعيل المازندراني) (ت ١٢١٦هـ) ، تحقيق مؤسّسة آل البيت عليهم السلام لإحياء التراث ـ قم ، ١٤١٦هـ ، الطبعة الأولىٰ .

٢٢ ـ منهج المقال : للميرزا محمّد بن علي بن إبراهيم الأسترآبادي ، الطبعة الحجرية .

٢٣ ـ الوجيزة في علم الدراية : للشيخ بهاء الدين الحارثي العاملي .

٢٤ ـ الوجيزة في الرجال : للمجلسي (محمّد باقر بن محمّد تقي) (ت ١١١١هـ) ، تصحيح وتحقيق : محمّد كاظم رحمان ستايش ، منشورات الأمانة العامّة لمؤتمر تكريم العلّامة المجلسي ، وزارة الإرشاد والثقافة الإسلامية ـ إيران ١٩٩٨م .

٢٥ ـ وسائل الشيعة : (تفصيل وسائل الشيعة إلىٰ تحصيل مسائل الشريعة) ، للحرّ العاملي (الشيخ محمّد بن الحسن) (ت ١١٠٤هـ) ، تحقيق مؤسّسة آل البيت عليهم السلام لإحياء التراث ـ قم ، ١٤٠٩هـ ، الطبعة الأولىٰ .

من أنباء التراث

هيئة التحرير

كتب صدرت محقّقة

* **بحوث أُصوليّة ج (١ ـ ٢).**

تأليف : الشيخ محمّد باقر بن الشيخ موسىٰ بو خمسين الأحسائي (ت ١٤١٣ هـ).

كتاب أصولي شرح لكفاية الأُصول ، وهو عبارة عن تقريرات لدروس السيّد محمّد باقر الشّخص الأحسائي (ت ١٣٨١ هـ) جمعها تلميذه المقرُر لتلك الأبحاث وقد نقّحها ورتّبها ، وهو عبارة عن نسخة وحيدة لا ثاني لها علىٰ حدّ تعبير المحقّق للكتاب ، ولم تك شاملة لجميع أبواب وفصول الكفاية بل انتهىٰ بها المطاف إلىٰ مبحث (المطلق والمقيّد).

وقد اشتمل الكتاب علىٰ مقدّمة بحوث علىٰ طريقة العمل به وترجمتين إحداهما للسيّد الشّخص والأُخرىٰ للشيخ المقرّر.

تحقيق : أحمد بن حسين العبيدان الأحسائي.

الحجم : وزيري.

عدد الصفحات : ٤٨٨ و٣٤٢.

نشر : انتشارات زين العابدين ـ قم ـ إيران / ١٤٣٤ هـ.

* **النور المنجي من الظلام ج(١ ـ ٢).**

تأليف : الشيخ محمّد بن عليّ بن

أبي جمهور الأحسائي .

كتاب عقائدي احتوىٰ علىٰ بحوث كلامية في العقيدة والفلسفة والعرفان ، قدّم من خلالها منهجاً مبتكراً في التطبيق والتأليف بين الشريعة والحقيقة والطريقة ، وهي المناهج المعروفة بالقرآن والسنّة ، العقل ، والعرفان ، حيث استنتج أنّ هذه المناهج الثلاثة ما هي إلّا أسماء مترادفة صادقة علىٰ حقيقة واحدة هي حقيقة الشرع المحمّدي .

اشتمل الكتاب علىٰ كلمة المحقّق فيها دراسة عن الكتاب ومنهجية التحقيق وترجمة المؤلّف والحقبة التي عاصرها .

كما اشتمل أصل الكتاب علىٰ مقدّمة لأبحاث عقائدية ابتدأها المصنّف من (تفسير الحمد بواجب الوجود) ثمّ احتوى- جميع أبحاثه - علىٰ قسمين الأوّل في التوحيد والثاني في الأفعال ، حيث شرع في القسم الأوّل بموضوع (التوحيد في اللغة والاصطلاح) وفي القسم الثاني بموضوع (وجه البحث عن أفعاله تعالىٰ) .

كما اشتمل أيضاً علىٰ الخاتمة .

تحقيق : رضا يحيىٰ پور فارمد .

عدد الصفحات : ٧٩٩ للجزأين .

نشر : جمعية ابن أبي جمهور الأحسائي لإحياء التراث - قم - إيران /١٤٣٤ هـ .

*** كفاية الأُصول ج(١ - ٣) .**

تأليف : الشيخ محمّد كاظم الآخوند الخراساني (ت ١٣٢٩ هـ) .

هو الكتاب الأُصولي المعروف والمعهود بالدراسة في الحوزات العلمية لما يناهز القرن ، وقد جاء تحقيق هذه النسخة بإدراج حواشي لثلّة من العلماء المتقدّمين هم : الشيخ عبد الكريم الحائري اليزدي ، والشيخ أبي المجد محمّد رضا الأصفهاني

والسيّد محمّد حسين الطباطبائي ، كما أُلحقت به لباب من حواشي المتأخّرين مثل : القوچاني والمشكيني والإيرواني والشيخ آل راضي ومختارات من جمهرة من الأعلام .

وقد سبق أن حقّقت هذا الكتاب مؤسّسة آل البيت عليهم السلام لإحياء التراث وقد مرّ تعريفه في العدد (١٠٧ ـ ١٠٨) من مجلّة تراثنا .

تحقيق : السيّد محمّد حسن الموسوي العبّاداني .

الحجم : وزيري .

عدد الصفحات : ٦٩١ ، ٥٥٩ ، ٥٨٤ .

نشر : ذوي القربى ـ قم ـ إيران / ١٤٣٤ هـ .

*** خاتمة مستدرك الوسائل ج (١) .**

تأليف : الميرزا حسين النوري (ت ١٣٢٠ هـ) .

اعتنت مؤسّسة النشر الإسلامي بتحقيق كتاب خاتمة المستدرك تكميلاً لعملها التحقيقي الذي قامت به سابقاً في الدمج بين كتابي الوسائل ومستدرك الوسائل ، ولكن بعد أن صدر هذا الكتاب محقّقاً من قبل مؤسّسة آل البيت عليهم السلام لإحياء التراث ارتأت مؤسّسة النشر الإسلامي أن تحقّق الكتاب وفق منهجية ذكرتها في مقدّمة التحقيق منها : إيضاح الارتباط بين المطالب ، وتبيين التسلسل بين المشايخ وقد صدر منه الجزء الأوّل .

تحقيق : مؤسّسة النشر الإسلامي .

الحجم : وزيري .

عدد الصفحات : ٨٣٩ .

نشر : مؤسّسة النشر الإسلامي ـ قم ـ إيران / ١٤٣٤ هـ .

*** آداب المتعلّمين .**

تأليف : الشيخ نصير الدين الطوسي (ت ٦٧٢ هـ) .

هو الكتاب المعهود في الحوزة العلمية للطلّاب الناشئة المبتدئين السالكين طريق تحصيل علوم الدين على سبيل تهذيب النفس والترقّي في مدارج العلم والتقوىٰ حيث تناول مجموعة من الآداب والنصائح التي ترشدهم سبيل الهدىٰ والفلاح.

احتوىٰ الكتاب علىٰ: مقدّمة التحقيق، تمهيد حول المؤلّف والكتاب، سطور عن حياة الشيخ نصير الدين الطوسي نماذج مصوّرة من نسخ الكتاب، متن الكتاب مع التعليقات.

كما اشتمل الكتاب علىٰ اثني عشر فصلاً في: ماهية العلم وفضله، النية، اختيار العلم والأستاذ والشريك والثبات، الجدّ والمواظبة والهمّة، بداية السبق وقدَرِهِ وترتيبه، التوكّل، وقت التحصيل، الشفقة والنصيحة، الاستفادة، الورع، ما يورث الحفظ وما يورث النسيان، ما يجلب الرزق وما يمنع الرزق وما يزيد العمر وما ينقص.

تحقيق: السيّد محمّد رضا الجلالي.

الحجم: وزيري.

عدد الصفحات: ١٩٢.

نشر: المحقّق ـ قم ـ إيران/١٤٣٣ هـ.

*** سه رساله در فقه وأصول.**

تأليف: الشيخ محمّد إبراهيم الكلباسي (ت ١٢٦٢ ق).

يحتوي الكتاب علىٰ ثلاث رسائل فقهية وأُصولية باللغة العربية، الأولىٰ: رسالة أصولية في الصحيح والأعمّ. الثانية: رسالة فقهية في تقليد الميّت. الثالثة: رسالة فقهية في حرمة الغليان في شهر رمضان. وخاتمة في ثلاث نكات، الأولىٰ: في التقوىٰ والتحذير من الدنيا والإفتاء. والثانية: في مفاسد الغليان ومضارّه. وتكملة: رسالة عدم مفطرية التتن.

كما اشتمل الكتاب على مقدّمة فارسية في معرفة شخصية المؤلّف العلمية.

تحقيق: محمّد الكلباسي.

الحجم: رقعي.

عدد الصفحات: ٣٤٩.

نشر: دانش حوزه ـ قم ـ إيران/١٤٣٣ هـ.

*** نصايح وإجازات.**

تأليف: الشيخ محمّد إبراهيم الكلباسي (ت ١٢٦٢ هـ).

كتاب يحتوي على نصائح وإجازات من آثار المصنّف عنيت بالمراجعة والجمع إحياءً لتراثه الثرّ، اشتمل الكتاب على فصلين في النصائح الموجّهة لطلبة علوم الدين في ما ينبغي لهم من تهذيب سلوكهم والمثابرة في طلب العلم.

وفي الإجازات التي حصل عليها المصنّف من كبار العلماء والأساتذة في مجالات شتّى تنمّ عن مدى المقام والمنزلة العلمية التي حظى بها المصنّف ممّا أدّى إلى اهتمام علماء الدين وجهابذة العلم به، وقد جاءت هذه الرسائل بالنصّ العربي بمقدّمة لها باللغة الفارسية.

تحقيق: محمّد الكلباسي.

الحجم: رقعي.

عدد الصفحات: ١٣٤.

نشر: دانش حوزه ـ قم ـ إيران/١٤٣٣ هـ.

كتب صدرت حديثاً

*** تأسيس الأئمّة لأصول منهج فهم النصّ القرآني.**

تأليف: ستّار جبر حمود الأعرجي.

لمّا كان القرآن مرجعاً أساسيّاً للأُمّة في عقائدها وأحكامها الشرعية ـ حيث

يعدّ هو من أهمّ أركان استنباط الحكم الشرعي ـ جاءت هذه الدراسة مؤكّدة على منهجية فهم النصّ القرآني عند أهل البيت عليهم السلام لرسم منهجية واحدة حيث تعدّدت المدارس وتلابست المفاهيم وشبّ النفاق وتفاقمت الشبه .

اشتمل الكتاب على مقدّمة ، ولمحة تاريخية في بدايات ونشأة الإمامية ، وثلاثة فصول : الأوّل : المسلك المنهجي عند أهل البيت عليهم السلام ، الفصل الثاني : ضوابط التعامل مع النصّ القرآني عند الأئمّة عليهم السلام ، الفصل الثالث : نماذج تطبيقية لمنهج الأئمّة عليهم السلام في توضيح النصّ القرآني .

الحجم : رقعي .

عدد الصفحات : ١٦٧ .

نشر : مركز الرسالة ـ قم ـ إيران /١٤٣٢هـ .

*** مصادر الوحي وأنواعه في القرآن الكريم .**

تأليف : ستّار جبر حمود الأعرجي .

جعل المؤلّف كتابه مقدّمة للدخول إلى آفاق العلوم الروحية والنفسية والدراسات الإسلامية فيها ، وخصوصاً ظواهر (الباراسيكلوجي) التي تقدّم دليلاً قاطعاً لا مجال للشكّ أو الاحتمالية فيه لإثبات المفاهيم والعقائد الإسلامية (القرآنية) في عالم الرُّوح والنفس الإنسانية وقواها وإدراكاتها وملكاتها المتميِّزة .

والكتاب إطلالة سريعة يتحدّث فيها عن ظاهرة الوحي في القرآن الكريم ، وقد اشتمل على بابين :

الأوّل : (مصادر الوحي في القرآن الكريم) ، وقد استقصى في هذا الباب كلّ ما ورد في القرآن الكريم من نسبة الوحي إلى كونه يصدر عن عدّة مصادر ، جمعها في ثلاثة فصول ، وهي : (الوحي الإلٰهي) ، و(الوحي الشيطاني) ، و(الوحي من مصادر أخرى) .

الثاني : (الوحي من حيث المتلقّي) ، واستقصى في هذا الباب

الموارد المتعدّدة التي وردت فيها الإشارات القرآنية بأنّ الوحي قد ألقي إليها ، وقد تمّت دراستها في ثلاثة فصول ، وهي : (الوحي النبويّ العامّ) ، و(الوحي المحمّديّ) ، و(الوحي إلىٰ الموجودات الأخرىٰ) .

الحجم : رقعي .

عدد الصفحات : ٢٢٢ .

نشر : مركز الرسالة ـ قم ـ إيران / ١٤٣٢هـ .

*** الفضائل الموضوعة .**

إعداد : مهدي منصور سمائي .

تناول الكتاب مناقشة الفضائل الموضوعة في الخلفاء والصحابة والتي تناقلتها الموسوعات الروائية لأهل السنّة والجماعة ، كما ناقش الروايات التي تقلّل من شأن أمير المؤمنين عليّ ابن أبي طالب عليه السلام وأهل بيت الرسالة عليهم السلام بأُسلوب علميّ بعيداً عن التعصّب ، واستناداً علىٰ مصادر أهل السنّة ممّا دوّن في كتب الحديث والرجال ، نظراً لما ارتآه مركز إعداد الباحثين في المذاهب الإسلامية تمهيداً لمادّة دراسية تناقش الفضائل الموضوعة ، فكانت محاضرات الشيخ نجم الدين الطبسي التي أعدّها عدد من تلامذته بوّابةً للمباحث التمهيدية في هذا المجال .

الحجم : وزيري .

عدد الصفحات : ٣٥٠ .

نشر : مركز فقه الأئمّة الأطهار ، قم ـ إيران /١٤٣٣ هـ .

*** علم تحقيق النصوص ج (١ـ٢) .**

تأليف : السيّد محمّد رضا الجلالي .

نهض المؤلّف بجمع شتات علم تحقيق النصوص ليكون كتاباً ذا منهجية يجمع بين ماله صلة بتحقيق النصوص قديماً وحديثاً ، وبين

النظرية والتطبيق ، ليكون علماً مستقلاً كسائر العلوم القائمة بنفسها ، وقد رتّب مطالبه في منهجيةٍ بيّن معالمها تحت عنوان التمهيد ، ومن ثمَّ شرع بالمقدّمات اللازم معرفتها لطالب العلم وهي قسمان : الأوّل : مقدّمات الشروع العامّة للدخول في أيِّ علم وهي المعرفة بالرؤوس الثمانية . الثاني : مقدّمات العلم الخاصّة للدخول في هذا العلم ، وهي : تحديد العلم ومعرفة حقيقته ، معرفة موضوعه المبحوث عنه ، معرفة الغاية والنتيجة المطلوبة منه ، معرفة المسائل المعروضة وهي على ثلاثة فصول : الفصل الأوّل : مؤهّلات التحقيق وصفات المحقّق . الفصل الثاني : مقوّمات التحقيق قواعده وشروطه وفيه مراحل . الفصل الثالث : مكمّلات التحقيق . الملاحق .

الحجم : وزيري .

عدد الصفحات : ٣٢٢ .

نشر : مؤسّسة المرتضى للثقافة والنشر ـ النجف الأشرف ـ العراق /١٤٣٣ هـ .

*** موسوعة عقائد الأئمّة الأطهار (معرفة الله) ج(١) .**

تأليف : علاء الحسّون .

موسوعة عقائدية تناول بها المؤلّف عرض عقائد الإمامية من خلال روايات الأئمّة الأطهار وما ورد في نصوص الأدعية ، مبتدئاً بمعرفة الله وهو الجزء الأوّل من هذه الموسوعة ، من دون إيراد الأبحاث والمناظرات العلمية ، وقد جعل لكلِّ مجموعة عنواناً خاصّاً بما تحمله من معاني المعرفة ، وقد خرّجها من مضانّها تسهيلاً للطالب وتمهيداً للراغب ، معتمداً في ذلك أمّهات الكتب الروائية الشيعية .

الحجم : وزيري .

عدد الصفحات : ٥٤٦ .

نشر : مركز فقه الأئمّة الأطهار ـ قم ـ إيران /١٤٣٣ هـ.

*** قراءة نقدية في (تاريخ القرآن).**

تأليف : السيّد حسن عليّ حسن الهاشمي .

تناول المؤلّف كتاب (تاريخ القرآن) لشيخ المستشرقين الألمان ثيودر نولدكه بقراءة نقدية ، حيث تناول هذا الأخير في كتابه ظاهرة الوحي ، وشخصية النبيّ الأكرمﷺ ، وترتيب نزول القرآن من الناحية الزمنية ، حيث شغلت هذه المسائل حيّزاً من البحوث كثرت فيها الآراء والاتجاهات بأشكال وصيغ مختلفة على ألسنة المستشرقين والمتأثّرين بهم من المثقّفين المسلمين ، وذلك خاصّة فيما يتعلّق بالوحي الذي نزل على خاتم الأنبياء محمّدﷺ ، وهي محاولات لا تخلو من الذكاء والتظاهر والحيادية المؤثّرة على الأجيال المسلمة ، وقد تكوّنت هيكلية بحوث هذا الكتاب من ثلاثة فصول وخاتمة ، الفصل الأوّل : في الاستشراق . الفصل الثاني : في ظاهرة الوحي . الفصل الثالث : في الترتيب الزمني لنزول القرآن ، وخاتمة في عدم نجاح هذه المحاولات .

الحجم : رقعي .

عدد الصفحات : ٤١٢ .

نشر : مركز الهدى للدراسات الحوزوية ـ قم ـ إيران /١٤٣٤ هـ.